

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

احنا كنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، توجهنا إلى مكتب المجلس برسالة بخصوص طلب إدراج السؤال المتعلق بقمع الاحتجاجات، وطلبنا إدراجه في جدول أعمال جلسة اليوم.

لكن لحد الساعة ما توصلنا لا بجواب ديال المكتب ولا بإدراج السؤال، فقمنا بإدراج سؤال آخر احتياطاً، لكن لحد الساعة هاذ السؤال هاذنا حطيناه في شهر 2015/12، لحدود اليوم مازال ما تجاوبش عليه، واحنا طلبنا أنه يتدرج في جدول الأعمال، طبقاً للمادة 247 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نقطة نظامك واضحة، طرحتم سؤالاً حول الاحتجاجات 2015، وعبرت الحكومة آنذاك برسالة، عندنا نسخة منها، بأنها مستعدة للجواب منذ ذلك التاريخ، لم تبرمجوا أتم ذلك السؤال منذ ذلك التاريخ، كان بالإمكان برمجته في جلسة الثلاثاء الفارط بحضور السيد وزير الداخلية، أتم برمجته سؤالاً آخر للسيد وزير الداخلية في الجلسة السابقة.

اليوم، طرحتم سؤالاً وراسلتم فيه المكتب، المكتب بالطبع هو لما يدرس الأسئلة المطروحة بتنسيق مع الحكومة بحسب إمكانية حضور السادة الوزراء، كان يتعذر أن يحضر السيد وزير الداخلية لقاء اليوم، أتم اخترتم سؤالاً آخر موجه لأحد السادة الوزراء الحاضرين معنا، ويبقى سؤالكم مطروح عندما يتمكن السيد وزير الداخلية من أن تبرمج له أسئلة سيكون هاذ السؤال من ضمن الأسئلة المطروحة على السيد وزير الداخلية.

شكرا السيد المستشار، ملاحظتك بلغت ووصلت وتوضيح المكتب لك قد أبلغناه.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، المتعلق بمال المباني السكنية بالأقاليم الجنوبية.

المستشار السيد عثمان عييلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد قامت الدولة مشكورة ببناء مجموعة من المساكن والمرافق التابعة لها بكل من إقليم كلميم وإقليم طانطان وإقليم أسا الزاك، وقد كلفتها أموالاً

محضر الجلسة السادسة والتسعين

التاريخ: الثلاثاء 18 رمضان 1438هـ (13 يونيو 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبع دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

نحيط المجلس الموقر علماً بأن السيد رئيس الحكومة أودع لدى مكتب مجلس المستشارين، طبقاً لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 74.16، يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

كما توصلت الرئاسة برسالة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة، نظراً لارتباطه بنشاط ملكي.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 52 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالاً؛

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

في الحقيقة، السيد الوزير، ملي تتكلمو عن بنايات من 1999 إلى 2017، هذه البنائات، السيد الوزير، بأنها في الحقيقة تعرضت لمجموعة من الضياع والإتلاف وكانت محطات ديال رمي الأزيل والنفايات وحتى لمسائل أخرى لم يذكر اسمها، وكانت محطة مجموعة ديال الاحتجاجات للمواطنين والمواطنات للمطالبة بتوزيع هذه المساكن المبنية، ما تتكلمو كاع على الأراضي اللي هي ديال التجزئات.

ولكن، السيد الوزير، احنا طبعاً رهن الإشارة في التعاون، لأن احنا طالبنا ما من مرة باش يتوزعوا هاذ الدور السكنية على العائدين وعلى العجزة والأرامل واليتامى والناس اللي ما عندهم مساكن، ولكن إلى ابقينا، السيد الوزير، دائماً نقولو بأنه يتعذر توزيعها بأسباب المشاكل اللي كايئة، كل ما هو دعم من الدولة دائماً تكون فيه مشاكل، ولكن إذا كانت معايير محددة معقولة مبنية على الحقيقة، وشاركت فيها جميع الأطراف من منتخبين، من سلطات محلية، من وزارة، من مجتمع مدني، أنا أعتقد، السيد الوزير، بأنهم غادي يوجودوا الصيغة الملائمة وتحديد المعايير واش على العائدين؟ واش على الأرامل واليتامى؟ واش على العجزة؟ واش على الضعفاء؟ وتوقعوا محاضر قبل الشروع في التوزيع.

وبالتالي الكل غادي يساعد في هذه العملية، وتماو، السيد الوزير، بأن هاذ العملية هادي في أسرع وقت توزع على المحتاجين وعلى الناس اللي أصلاً بنيت من أجلهم، إذا كانت في الحقيقة مبنية في إطار برنامج العودة، هذا هو الواقع، أما باش تبقى هكذا وكل عام كترم، أنا أعتقد أنها لا جدوى لها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أتم على صواب، السيد المستشار، تمنى أنه فعلاً تتجاوزو هاذ الأمر، لأن هاذ الشي اللي قلتيو كله صحيح، هاذ البنائات كتلاشى وكل مرة خاصنا نعاود نجيو نزموها، وبالتالي تمنى أننا نوجدو حل مع السلطات المحلية، مع المنظومة المحلية، معكم إن شاء الله تتظافر الجهود، لأن خاصنا نحددو اشكون المستفيدين؟ وما توقعش احتجاجات من قبل أطراف أخرى اللي تعتبر نفسها مستحقة.

وتمنى أننا نلقاو الحل معكم، أعدمم بأننا نوضعو اليد في اليد على هذا المستوى من أجل تجاوز الموضوع.

شكرا لكم.

طائلة من أجل تحسين أوضاع الساكنة بهذه الأقاليم، لكن حتى يومنا هذا نرى بعض التعثرات من أجل استفادة المواطنين من هذه المشاريع.

لنا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي أسباب التعثر في هذا الشأن لتتوير المواطنين المعنيين بهذه الأقاليم السالفة الذكر، وكذلك تتوير الرأي العام الوطني؟ وما هو عدد المساكن على صعيد هذه الجهة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكانوسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم،

فعلاً هناك برامج سكنية كانت قد خصصت لهذه الأقاليم العزيزة، والأمر يتعلق ببرنامج العودة والوحدة الذي أنجز خلال الفترة الممتدة ما بين 99 و2005، ثم البرنامج الجديد للإسكان والتعمير المنجز خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2014.

وهاذين البرنامجين قامت الوزارة بإنجاز ما مجموعه 3761 وحدة سكنية، منها واحد 2521 قطعة أرضية و1240 مسكناً بتكلفة إجمالية ناهزت 65 مليون درهم تقريباً، توزعت من هاذ الشي كامل واحد 144، الباقي ما توزعش، تعلمون بأن عملية التوزيع تتم بمعية وزارة الداخلية والسلطات المحلية والسيد الوالي على وجه الخصوص، وتعذر القيام بذلك منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا.

في كثير من المناسبات كانت لنا الفرصة في الوزارة أن نذكر بضرورة اتخاذ هذه الإجراءات من أجل توزيع هذه البقع وهاذ المساكن على المعنيين بالأمر، لحد الآن لم يتأتى ذلك، وأريد أن نجد معاً الصيغ الممكنة من أجل تجاوز الأمر المرتبط باشكون المستفيدين، بمعنى الأمر ذلك يتعلق بخاصنا نحددو اشكون هما الناس اللي تيسستحقوا فعلاً؟ وكيف يمكن ضبط هذه اللوائح؟ ويتعين أن يكون تعاون على هذا المستوى، لأن نتعرفوا بأن كندخل فيها كثير من الاعتبارات الأخرى اللي كنعطينا صعوبة في التعامل مع هذه الأراضي الموزعة أو البقع الموزعة وكذلك الوحدات السكنية الموزعة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، ملاءمة التشريع مع خصوصيات الجهوية في مجال التعمير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، في سياق الجهوية الجديدة، أي مشروع للحكومة لملاءمة التشريعات في مجال التعمير مع الخصوصيات الجهوية، علما أنه لامسنا صعوبات كبيرة في تنزيل قانون التعمير 66.12؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

فعلا ربط المقاربة التعميرية مع التحديات الجهوية المطروحة الجديدة بالنسبة لبلادنا مسألة حيوية اليوم، خاصة أن وثائق التعمير هي تعد مسألة حيوية اليوم بالنسبة لتعثير المجالات ولتخصيص هذه المجالات بالنسبة لمختلف الغايات، سواء تعلق الأمر بالسكن أو بالمناطق الصناعية أو بالتجارية أو بالمرافق العمومية أو غيرها.

وعلى هذا الأساس، تعلم بأنه وثائق التعمير، سواء تعلق الأمر بمخططات ديال توجيه التهيئة العمرانية أو تصاميم التطبيق أو تصاميم ديال التهيئة أو المخططات ديال التنمية ديال التكتلات العمرانية القروية، كلها وثائق عندها مرجعية قانونية وتقنية وكتساهم في إعدادها ووضعها المستويات المحلية كاملة، بمعنى الجماعات على المستوى الإقليمي، السلطات المحلية، مختلف الوزارات، كلها تساهم على هذا المستوى من أجل إدراج الخصوصيات المحلية والجهوية في خياراتها وتوجهاتها.

والقانون 111.14 في المادة 89 منه كيعتبر بأن مجلس الجهة، القانون التنظيمي كيعتبر بأن مجلس الجهة هو الذي خاصو يوضع وثيقة أساسية اليوم التي هي الوثيقة ديال إعداد التراب الوطني، الوثيقة الجهوية لإعداد التراب الوطني، وسنسى إلى بلورة ذلك مع هذه الجهات.

المادة 90 من نفس هذا القانون، تؤكد على أنه يتعين على الإدارة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية الأخذ بعين الاعتبار

مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب، إذن هذا الأمر كيقيدنا جميع. وفي نفس الاتجاه سندخل مع مختلف الجهات في وضع هذه الوثائق بالنسبة لـ 12 جهة، والمرسوم اللي كيجدد الكيفية ديال وضع ذلك الآن في طور النقاش بين وزارة الداخلية واحنا.

كذلك تعمل الوزارة ديالنا على مراجعة التشريعات المؤطرة للتعمير ويتعلق الأمر بكل من القوانين المتعلقة بإعداد وثائق التعمير، التهيئة العقارية، الرخص والأذن، تمويل التعمير، المشاريع ذات النفع الوطني وتحدد كل هذه المشاريع القواعد العامة والتنظيمية باش كتم الاستشارة مع مختلف المستويات أساسا منها المستوى الجهوي.

وأريد إخباركم كذلك بأنه في إطار الورش ديال الجهوية سنسى إلى إعادة تموقع الوكالات الحضرية، بحيث أن الوكالات الحضرية اليوم توجد على مستوى إقليمي أو عدة أقاليم سنسى إلى أن تكون موجودة على مستوى وكالة حضرية كبيرة في كل جهة.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد الوزير، شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم.

لكن، السيد الوزير المحترم، بكل صراحة الجماعات المحلية تعيش في ضغط من المواطنين، لأن الصعوبات ديال تنزيل القانون 66.12 فيه صعوبات كبيرة وفيه إحراج مع المواطنين ما بين المنتخبين والمواطنين. لهذا نتطلبكم، السيد الوزير، باش تديروا تعديل اللي يتماشى مع المناطق، لأن ما يمكنش باش نجيبو واحد القانون ويشمل يعني المناطق ذات قيمة والمناطق اللي تنسبها المغرب غير النافع.

فالسيد الوزير، لا بد باش تحضروا كذلك الضعف ديال البنات التحتية في بعض المناطق، وكذلك باش تستحضروا الضعف ديال بعض النسب ديال كهربية العالم القروي وديال الماء الصالح للشرب والطبع كذلك ديال بعض المناطق.

لنا، نتطلبكم باش تديروا التعديلات حول هاذ القانون هذا حتى يتماشى مع يعني المناخ في إطار يعني ما هو الفقر، والحالة ديال بعض المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه برنامج مدن بدون صفائح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

جديدة لكل هذه البرامج من أجل أننا نوصولها إلى نهايتها، جزء منها تنجز، جزء آخر كيعرف بعض الصعوبات، في بعض الأحيان مرتبط بالإحصاء ديال الناس المستفيدين، الوقت اللي داز أنا تكلمت لكم على 2004، اليوم احنا في 2017 كتنضاف أسر أخرى، وبالتالي كيتعقد الموضوع، لذلك اليوم يتعين أن نجد الصيغ المناسبة لحل هذه الإشكاليات المتبقية، سنشتغل على ذلك في إطار هاذ (le mandat) إن شاء الله ديال هاذ الحكومة. شكرًا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرًا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

بداية، احنا كنهو بالمجهودات اللي كتبذلوا على رأس هاذ القطاع. هاذ السؤال هذا نحن لا نجادل فيه على أهمية هاذ البرنامج ديال مدن بدون صفيح، لأن هاذ البرنامج فعلا استطاع منذ انطلاقه أن ينفذ 250.000 أسرة من سكن غير لائق إلى سكن تتوفر فيه شروط العيش الكريم.

احنا، السيد الوزير، طرحنا هاذ السؤال كتنحدثو على البطء اللي كيعرفو البرنامج في بعض المدن، خصوصا المدن الكبرى، ابحال الرباط، ابحال الدار البيضاء، ابحال مراكش، ابحال تطوان، ابحال طنجة، ابحال فاس، خصوصا أن واحد العدد ديال المدن ابحال مثلا مدينة طنجة وتطوان منذ سنة 2013، وأتأخر كندرجهم في البرنامج السنوي ديال الوزارة ديالكم على أنه ستعلن مدن بدون صفيح، ويتأخر الإعلان عن ذلك، تقريبا من 2013 طنجة وتطوان كتعلن على أنه غتكون مدن بدون صفيح وكتبذل هاذ الموضوع.

بالنسبة لمراكش، فعلا انخرطت في هاذ البرنامج منذ سنة 2004 وكان الهدف هو القضاء على كل الدواوير بالمدينة في أفق 2007، للأسف لم يتحقق هذا الهدف، ثم تدارت اتفاقية أخرى سنة 2011، وكان الهدف منها هو استكمال البرنامج اللي كيتعلق تقريبا بواحد 8000 أسرة، النصف فيها في إعادة الهيكلة والنصف فيه الترحيل ديال هاذ الدواوير.

احنا اليوم، السيد الوزير، في 2017 هاذ البرنامج ما تحقش مرة أخرى، كايبة فعلا إشكالات وكايبة إكراهات، احنا كقترحو عليكم، السيد الوزير، بعض المقترحات فيما يخص الموضوع المتعلق بالندرة ديال العقار، وهذا إشكال مطروح.

كقترحو عليكم باش تفتنحو حوار مع وزارة الأوقاف من أجل تعبئة العقار الذي تتوفر عليه المدينة للمساهمة في حل هذا المشكل، طالما أن هذا

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرًا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بعد 13 سنة على إطلاق برنامج مدن بدون صفيح، نسانلكم، السيد الوزير، عن الأهداف المحققة في هذا المجال، وعن الإكراهات التي اعترضت تفعيله أو استكمالها في بعض المدن الكبرى خصوصا كمرآكش مثلا.

شكرًا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرًا لكم السيد المستشار.

بسرعة فائقة، برنامج المدن بدون صفيح كيم اليوم 380000 أسرة، هاذ 380000 أسرة، 82 منها من العدد الإجمالي ديال هاذ الأسر بمعنى 320000 يعني خصصت لها اليوم برامج من أجل إخراجهما من هذا الوضع، 260000 من هذه الأسر تعالجت، ما ابقاش فيها مدن صفيح، بمعنى باقي لنا اليوم 120000 اللي احنا في طور المعالجة ديالهم، وباقي لنا 60000 اللي غادي نعملوها باتفاقيات إضافية.

بالنسبة لمدينة مراكش على وجه الخصوص، تم إبرام عقد المدينة سنة 2004 لفائدة 15000، قول 16000 أسرة، 7800 مشمولة بعملية إعادة الهيكلة، بمعنى غادي يبقاو في بلاصتهم وعاد تنديرو لهم إعادة الهيكلة، و7900 قول 8000 راه مشمولين بالترحيل.

تم إبرام ملحق عقد المدينة، لأن تزايدوا الناس سنة 2007، وقد هم هذا الملحق 3311 أسرة، 642 إعادة الهيكلة، 2669 مشمولة بعملية الترحيل، ثم تم إبرام اتفاقية إضافية مع شركة الضحى لمعالجة 625 أسرة، هاذ الشيء تعالج.

وفي إطار البرنامج الجهوي لمعالجة السكن غير لائق، تم إبرام اتفاقية تهم 7930 أسرة، 3662 أسرة مشمولة بعملية إعادة الهيكلة، و4000 بعملية الترحيل، أي ما مجموعه في إطار مختلف هذه الاتفاقيات 25303 ديال الأسر موزعة على الشكل التالي: ما يزيد على 13000 إعادة الهيكلة، وما يناهز 12000 في إطار عملية الترحيل.

والكلفة الإجمالية ديال هاذ الشيء واحد المليار و486، قول مليار ونصف ديال الدرهم، كتساهم فيها وزارة السكنى والتعمير وإعادة التراب، إلى غير ذلك، وسياسة المدينة بـ 574 مليون درهم.

هاذ البرنامج في جزء منه يعرف بعض التعثرات، يتعين الاعتراف بذلك، وعلى هذا الأساس نحن بصدد مع المستوى المحلي إعطاء دفعة

السيد الوزير،

نسألكم: ما هو الجديد في تنفيذ الأحكام القضائية، وخصوصا القضايا الاجتماعية والإدارية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، أود أن أشكر فريق الاتحاد المغربي للشغل على إثارة هذا الموضوع الهام، حقيقة هذه إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية هي إشكالية واقعية، والحكومة من خلال وزارة العدل أساسا مبعأة من أجل الرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، سواء ضد الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين أو أشخاص القانون العام، واعتمدنا مقاربتين:

الأولى مقارنة تنظيمية فيها واحد العدد ديال التدابير: خلق خلية مركزية لتنفيذ الأحكام، توجيه دوريات للمسؤولين القضائيين لاتخاذ التدابير اللازمة، عقد اجتماعات تنسيقية مع كل الأطراف، توفير الموارد البشرية للمحاكم وعقد اجتماعات تنسيقية مع مختلف أشخاص القانون العام، خاصة الوزارات والمؤسسات العمومية، وهناك اجتماع تنسيقي في يومي 3-4 يوليوز المقبل لمواصلة تدارس الحلول القانونية والتقنية الممكنة.

ويمكن أن أقول أن حصيلة هاذ التدابير والإجراءات سجلت سنة 2016 مؤشرات جد إيجابية لم يسبق تسجيلها من قبل في مجال التنفيذ، حيث بلغت نسب التنفيذ بالمحاكم الابتدائية 98.67، بلغت نسبة التنفيذ أمام المحاكم التجارية 101.45، أمام المحاكم الإدارية 121.73، بلغ مجموع المبالغ المالية المنفذة من طرف الدولة لصالح المؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالمحاكم الإدارية 3 ملايين و128 مليون و218094 درهم.

المقاربة التشريعية تضمنت عدد من التدابير، مشروع قانون المسطرة المدنية الذي سيحال إليكم تم التنصيص فيه على عدد من الأمور في مجال تنفيذ الأحكام، توسيع صلاحيات قاضي التنفيذ وجعله مؤسسة مستقلة باختصاصات واضحة، حيث تم التنصيص على جعله مشرفا على قسم التنفيذ ومختصا في إصدار كل الأوامر والقرارات القضائية التي تهتم عملية التنفيذ، بالإضافة إلى إجراءات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المشكل عندو طابع اجتماعي.

ثم كذلك اعتماد تحفيزات إضافية، لأن بعض المرات هاذوك الدواوير وذوك الساكنة ما كيغيوش يترحلوا.

لذا، احنا كقترحو باش تديروا تحفيزات إضافية لتشجيع ساكني الدواوير للقبول بالترحيل إلى أماكن الاستقبال المعدة لهم.

كذلك العملية ديال التدقيق ديال الإحصاء مسألة أساسية لمحاربة الساسرة في مجال السكن العشوائي، والا، السيد الوزير، غنبقوا دائما غندورو في واحد الحلقة مفرغة، إلى ما كانش واحد النوع ديال الضبط ديال الإحصاء ديال الساكنة اللي كتنسكن فهاذ الدواوير غادي نبقوا دائما ما عمرنا نتغلبو على هاذ المشكل.

لذلك، السيد الوزير، احنا نتطلبو منكم واحد الموعد نهائي لإعلان مدينة مراكش مدينة بدون صفيح.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، يعني كظن في حدود 12 ثانية، لا أعتقد أنك تتمكن من التعقيب.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعبير والإسكان وسياسة المدينة:

غير نقول لكم بأنه غنعطيو واحد الوتيرة أقوى، هاذ الأسابيع القليلة غنعلنو على 5 مدن.

فاش ذكرت طنجة-تطوان فيهم شي دوار باقي فيه شي حاجة قد هاكا وكونوقو وما كنعنوش مدن بدون صفيح لأنه.. ولكن هاذ الشي غنعضيو عليه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، وشكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع العدل، وموضوعه تنفيذ الأحكام القضائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقدم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تصدر المحاكم الوطنية بمختلف فئاتها ودرجاتها أحكاما نهائية، إلا أن مسألة تنفيذ هذه الأحكام، السيد الوزير، تبقى معلقة ويضع معها حق المتقاضين.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاعات، ولكن إثارتنا لهذا السؤال الهدف منها تحقيق مبدأ أساسي كوني ودستوري في نفس الوقت وهو تكافؤ الفرص، وهو سواسية المواطنين أمام القضاء وأمام القانون.

للأسف، فإننا نلاحظ أن هاذ مبدأ تكافؤ الفرص لا يتوفر، خصوصا عندما يكون طرفي النزاع ليس بينهما تكافؤ، إما اجتماعي كما هو الشأن بين عدد من العمال والقضايا الاجتماعية ومشغليهم، أو وظيفي كما هو الشأن بالنسبة لعدد من الموظفين والمستخدمين وإدارتهم، فعدد من القضايا التي رفعت وحسمت فيها المحاكم الإدارية لازالت تراوح مكانها، نظرا لأن الإدارات ترفض، بكل بساطة، تطبيقها، كذلك الشأن بالنسبة لعدد من القضايا الاجتماعية التي حكمت لصالح العمال، ولكن في التنفيذ تجد صعوبات جمة.

وأبرز مثال عندنا، وهنا في العاصمة في الرباط وهو ما تعرض له عمال مطاحن الساحل، الأحكام النهائية صدرت في 2004 من أجل التعويض حوالي 50 أجير، لحد الآن لم تطبق هذه الأحكام، فقط الاعتصام الذي خاضه أمام وزارتم استغرق لحد الآن 3 سنوات، وآخر مراسلة وضعت أمام مكتبكم، السيد الوزير، هي بتاريخ 15 ماي 2017.

إن هذا الصراع الاجتماعي الذي نتج عن تفويت معمل منتج لصالح لوبيات العقار في شارع الحسن الثاني، للأسف أنه خلف ضحايا، وعض أن ينصفهم القضاء نجد لحد الآن أنهم ما زالوا ينتظرون تنفيذ الأحكام التي صدرت لصالحهم.

فتساؤلنا الجوهري، السيد الوزير، هو بالأساس حول تطبيق الفصل 6 من دستور المملكة الذي ينص صراحة على أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وجميع أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين بما فيهم السلطات العمومية متساوون أمامه وملزمون بالامتثال له.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب في حدود حوالي نصف دقيقة.

السيد وزير العدل:

غير بالنسبة للملفات الخاصة أنا على استعداد لاستقبالكم لكل التفاصيل.

فقط للتأكد أن هناك مجهود جبار يبذل خاصة مع العناية الاستثنائية للقضايا الاجتماعية والقضايا...

لا بد أن تؤكد أن المغاربة والمواطنين سواسية أمام القانون.

السيد المستشار، أنا رهن إشارتم في اللجنة أو مباشرة في القضايا الخاصة لإعطائكم كل التوضيحات الضرورية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا لك كذلك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه تطوير وهيكلية البحث العلمي بالجامعات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نسألكم، السيد الوزير، حول الجهود التي تبذلونها من أجل تطوير البحث العلمي، سواء على مستوى التمويل أو على مستوى الهيكلية من أجل أن ينسجم في إطار منظور جديد للنهوض بالبحث العلمي، كما وعدمه به في إطار البرنامج الحكومي؟
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:
شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

في الواقع يمكن لي تقاسم معك واحد المجموعة من المعطيات المتعلقة بالإشكالات الأساسية التي يعيشها البحث العلمي ببلادنا، سواء تعلق الأمر بالحكومة ديال القطاع أو تعلق الأمر بالتقييم أو تعلق الأمر بالتمويل، هاذو ثلاثة ديال الأشياء اللي كنفكرو فيها مجدية باش يمكن لنا نحسنو من المردودية ديال البحث العلمي ببلادنا.

أيضا البحث العلمي في بلادنا مقسوم على جوج، كين البحث العلمي الجامعي اللي مفروض أنه كتنسيرو الوزارة وكندبرو الوزارة، سواء على مستوى التمويل أو على مستوى المشاريع، وكين البحث العلمي الذي ينجز إما من طرف إما مؤسسات عمومية أو من طرف وزارات أخرى، وزارة الفلاحة أو وزارة الطاقة والمعادن أو إلى آخره.

لهذا الغرض تم إحداث اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي التي تتعقد بإشراف السيد رئيس الحكومة، باش تدير واحد العملية ديال التثاقية برامج البحث العلمي، وهاذ اللجنة الحمد لله تتعقد، كانت توقفت واحد

لماذا؟ لأن المشاريع ديال البحث العلمي كتم مباشرة مع المختبرات دون المرور عبر هياكل الجامعة، وهذا تيفقز أولا على تحديد الحاجيات، لأنه الجامعة وخاصة في إطار المنظور ديال الجهوية المتقدمة خاص الأبحاث العلمية تكون مندمجة في إطار برامج التنمية الجهوية، كاي تجربة نموذجية يمكن لنا نتحدثو عليها هنا في جهة الرباط-سلا-القنيطرة مع جامعة محمد الخامس، مع جامعة ابن طفيل، مع الجامعة الدولية في هذا الإطار، تتوجد واحد العلاقة مندمجة بين الجامعة والجهة في أفق البحث العلمي الذي يخدم التنمية على مستوى الجهة، لكن كاي إشكاليات في عدد من الجامعات ما كايماش هاذ العلاقة.

ولذلك، نريد من المركز الوطني للبحث العلمي أن يحترم الهياكل ديال الجامعة اللي هي بدورها تتدخل في إطار اتفاقيات مع الجهات.

أيضا فيما يتعلق بهاذ المستوى ديال تطوير البحث العلمي، ابغينا نتكلمو على مستوى الهيكلة، الهيكلة كيفاش نتصورو مؤسسة جامعية فيها أكثر من 30 مختبر، اعطيتها ذاك الميزانية اشحال غادي يجي لكل مختبر؟ كذلك لابد من إعادة النظر فالهيكلة دالبحث العلمي، وهنا نتقترحو عليكم قانون مستقل للبحث العلمي في إطار المراجعة ديال القانون 01.00 على غرار بعض...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:
شكرا السيد المستشار المحترم.

في الواقع تنتقاسم معك كل هاذ المعطيات اللي ذكرت، وطبعا اللي الهدف منها الأساسي هو تطوير وتجويد البحث العلمي في بلادنا، غادي نعطي واحد المجموعة من الأرقام فقط، كإشارة باش نبين أشنو هي الجهود المبذولة من طرف الوزارة في هذا القطاع؟
في 2013-2015 كان عندنا 186 مشروع في حدود 300 مليون درهم، تم انتقاء ديال 186 مشروع من الجامعات، بحيث أنه العملية ديال التمويل ما تتعمدش فقط على ميزانية الوزارة، تتبحث الوزارة على مصادر أخرى لتمويل البحث العلمي.

في 41 مشروع 2015-2016 مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، وقعنا مع الناس ديال التجهيز والنقل على 6 المشاريع فيما يتعلق بالسلامة الطرقية، واحنا نتحاولو ما أمكن أننا نوسعو العلاقة مع مختلف القطاعات سواء القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية، باش نجلبو مصادر أخرى للتمويل، ولكن تبقى لنا دائما الإشكال الأساسي هو إشكالية الحكامة

الوقت من 2007 إلى 2012، ولكن منذ الولاية الحكومية السابقة هاذ اللجنة استمرت في العمل ديالها وغنتقد قريبا باش تعاود تناقش هاذ القضايا الثلاث: قضايا الحكامة والتقييم والتمويل.

بالنسبة للقطاع ديال التعليم الجامعي اللي تفضلتو بإلقاء السؤال حوله، أولا احنا بصدد تقييم مدارس الدكتوراه، وهاذ التقييم دارو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وكذلك الوزارة من أجل تجميع الجهود، بحيث أنه يكون في كل جامعة جامعة، مدرسة ديال الدكتوراه كتجمع الطاقات كلها وكتحاول ما أمكن أنها تحافظ على الخصوصيات ديال البحث في كل مجال مجال، ولكن تدير واحد النوع ديال التعاقد في استخدام الموارد وفي استخدام الموارد البشرية والمادية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالكم.

احنا في الحقيقة تكلمنا على البحث العلمي في إطار الجامعة المغربية أساسا، والدافع ديالنا لطرح هاذ السؤال هو الافتتاح الجازم بأنه راه لا تنمية بدون بحث علمي، وهاذ الشعار ديال تجديد النموذج التمهوي راه لا يمكن أن يكون دقيقا ومنتجا إلا بناء على أبحاث علمية رصينة، سواء الأبحاث المرتبطة بمعرفة الواقع الاجتماعي الذي نعيش فيه، التحولات فيه أو الأبحاث المنفتحة على التقدم اللي تيعرفو العالم، راه ما يمكنش نديرو نموذج تمهوي إلى ما ركزناش على محورية البحث العلمي.
السيد الوزير،

فاش نتطالعو على الميزانية ديال البحث العلمي والتوزيع ديالها، على مستوى الجامعات يعني على الأرض، نتوجدو على مستوى ميزانية التسيير مثلا، فيما يتعلق بالبحث العلمي 0 درهم بالنسبة للجامعات، وتسيير البحث العلمي يتم من خلال الميزانية ديال الجامعات.

أيضا فيما يتعلق بالاستثمار يمكن لي نقول بأنه أرقام ضعيفة جدا على مستوى كل جامعة جامعة، طبعا كل جامعة فيها عدد من المختبرات نتوجدو ما بين 2 مليون ديال الدرهم حتى 4 مليون ديال الدرهم على أحسن المستويات، هذه غير كافية حتى باش تشري غير مقر للمختبرات. ولذلك، لابد من تخصيص ميزانية محترمة للبحث العلمي على مستوى الجامعات.

نتعرف بأنه كاي مجهودات، وخاصة إحداث المركز الوطني للبحث العلمي اللي تقريبا واحد 300 مليون ديال الدرهم اللي فيها متدخلين متنوعين، هذا مهم ومفيد ونتمن هذه التجربة اللي انطلقت في عهد السيد الوزير السابق، لكن في نفس الوقت كاي مشكل في تدير هاذ الصندوق

أخرى، في نفس الموضوع، إذن خاص هذه القضية تحل في إطار واحد الحوار اجتماعي اللي غادي يكون مع الحكومة.

وكنظن على حسب ما شفت، التكلفة المالية ديال هاذ المسألة هادي ما نظنشاها غادي نلقاو صعوبة باش نبروها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

للأسف الشديد هذا الجواب مخيب للأمل، وعود جديدة.

السيد الوزير،

تعلم أن هذه الفئة هادي فئة عانت الأمرين، وتبنت كل النقابات وكل الأحزاب والهيئات المدنية تبنت الملف والكل يقر بمظلوميته، لا يختلف اثنان ولا يتناطح كبشان حول أن هاذ الضحايا عانوا الأمرين، وتبنت النقابات ملفهم وتدجج بياناتهم بأول، كتنقى أول مطلب في البيانات ديال هذه النقابات تتلقى إنصاف ضحايا النظامين.

السيد الوزير،

يحضرنى هنا رسالة مؤخرة قبل أسبوعين أو 3 أسابيع وجهها هاذ الضحايا إلى السيد رئيس الحكومة يستعطفونه ويستجدون بحل مشكلهم. في هذا المقام كذلك يحضرنى واحد الشريط ديال أحد الضحايا بعد الإفراج عن النتائج ديال الامتحان المهني وهو يحكي بمرارة، هاذ الأستاذ هذا كيستعطف، أنا تمنيت أنك تشوف هاذ الشريط هذا، كيستعطف وكيعتذر بكل جرأة من التلاميذ ديالو اللي كبيرهم، كيعتذر من المديرين اللي تعامل معهم، كيعتذر من المشرفين التربويين اللي عاطينو 20/20 (le top) ديال النقطة خلال سنوات.

ومن سخيرة الأقدار حتى النتائج ديال الامتحان المهني لم تنصف هؤلاء، معظم النتائج ديال الامتحان المهني الأخير كنتلقى هاذ الناس هادو ما موجودينش، وكانوا كيتوقعوا أن المشكل ديالهم غادي يتحل.

للأسف الشديد الآن، السيد الوزير كيجي كيقول سنعطي أيضا وعد إضافي، إلى متى؟

السيد الوزير،

هاذ الناس بلغوا من الكبر عتيا، وغاناو وقالساو، وما كتنظش كيبقى شي وقت يمكن ينتظروه أكثر.

رجاء أن هذا الملف خاصو يحظى بالعناية التامة من لدن الحكومة، للأسف أنا عندي هنا فهذا أن النقابات خرجت باتفاقية شراكة مع الوزارة ديالكم ووافقت على إعطاء 6 سنوات جرافية لهاذ الناس هادو من أجل الترقية ديالهم إلى السلم 11، المفعول ديالها ابتداء من 2017.1.1، للأسف الشديد لا زالوا ينتظرون، رجاء الله يجازيكم بخير.

في التدبير وإشكالية التقييم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

والسؤال الثاني كذلك في نفس الإطار وفي نفس القطاع، موضوعه ملف نساء ورجال التعليم ضحايا النظامين الأساسيين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان المستشارين،

السيد الوزير،

لازال نساء ورجال التعليم ضحايا النظامين الأساسيين ينتظرون بشوق حلا لمشكلتهم رغم الوعود التي تلقوها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما الجديد في هذا الملف؟ شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد حصاد، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

والبحث العلمي:

السادة المستشارين،

السيد المستشار،

سأبدأ فقط لإعطاء وعد جديد باش نفصو هاذ القضية هادي، خاصة وأن العدد اللي ابقى دابا اللي مازال عندو هذا المشكل، على ما افهمت، ما كيتعداش 5000، 4800 بالضبط.

على ما افهمت المشكل جاي من هاذ الناس كانوا دخلوا للإدارة في الدرجات 7 و 8 على أساس واحد الدبلوم معين في ذاك الوقت، من بعد واحد العدد ديال السنين خاصة الأساتذة المدرسين في التعليم الابتدائي ابدأو كيدخلوا بواحد المستويات أعلى، وكيدخلو في (Echelle 9) ابدأو كيدخلوا بواحد المستويات أعلى، وكيدخلو في (Echelle 10) إلى آخره، وابقاو هادو، خصهم ببقاو يتسناو باش يطلعوا للدرجات باش يدخلوا في الكوطة ديال.. ياك هذا هو المشكل الأساسي على ما افهمت؟

وكنظن ابقات هذه الشريحة اللي مازال الآن في السلم 10 ويطلبوا باش يدخلوا لـ (Echelle 11)، التكلفة المالية ديالها ماشي شي حاجة كثيرة، ربما العائق الوحيد اللي كاين دابا، هو ربما هناك حالات في إدارات

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

المشكل ماشي هو واش عندهم الحق ولا لا، كل شي متفق على أن هاذ المشكل خاصو يتسوى، دابا غير الكيفية باش يتعالج هي اللي واقع فيه الإشكال، لأن دابا كيقولوا باش يتسوى هاذ القضية خاص تعطي أقدمية اعتبارية للناس باش يوصلوا لئانك 10 سنين اللي خاصهم باش يطلعوا للسلم (Echelle 11).

هاذ القضية ديال الأقدمية الاعتبارية فشي شكل، ذاك الشي اعلاش خاصنا نلقاو صيغة واحنا خدامين عليها باش هاذ القضية تدوز، لأن كيف ما قلت لكم التكلفة المالية ديالها ماشي شي حاجة، ماشي مبلغ خيالي، يعني المسألة في متناولنا، أنا يلاه عندي شهرين فهاذ المسألة هاذي، خليو لي مازال شوية ديال الوقت، لابد نلقاو الحل إن شاء الله، ويمكن نقولو كاع كبير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وتوصلنا من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بطلب تأخير الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي إلى آخر الجلسة، وذلك نظرا لارتباطه بجلسة تشريعية الآن بمجلس النواب. نعم، تفضل السيد المستشار.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

نقطة نظام في هاذ الموضوع ديال أنه يتأخر الوزير لارتباطه بالتشريع، وهاذ الجلسة راه جلسة دستورية، ما يمكنش شي حاجة أخرى تأخر الوزير عليها.

كان يرمج هاذيك اللجنة ديال التشريع في وقت آخر، ويحترم هاذ الجلسة ديال الأسئلة الشفوية اللي ينص عليها النظام الداخلي وينص عليها الدستور.

إذن ماشي معقول باش يمكن تتأخرو بجلسات أو بأعمال لا تتوافق مع النظام الداخلي ديال المجلس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه انطلاق الحوار الاجتماعي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة

الكوفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

صحيح، نعم.

لازال هناك سؤال في قطاع التعليم، وموضوعه الخطوط العريضة لإصلاح منظومة التعليم، وهذا في الحقيقة هو الجوهر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

السيد المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، سؤالنا في الفريق الاستقلالي اليوم بهم الخطوط العريضة لمقاربتكم لإصلاح منظومة التربية والتعليم في بلادنا، وكذلك الإجراءات التي اتخذتموها أو التي عقدتم العزم على اتخاذها تمهيدا لتنزيل هاذ المقاربة، تغييرا لواقع مزعج وملمة لشظايا منظومة أثبتت التجربة تصدعها على أكثر من مستوى.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

كان صعب جدا التحدث على إصلاح منظومة التعليم في دقيقة أو 3 دقائق، اللي ابغيت نقول فهاذ المدة الزمنية:

أولا، الحمد لله دابا عندنا رؤية إستراتيجية كل شي اتفق عليها، كل الشرائح ديال المجتمع المغربي الممتلئة داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين، هاذي مفروغ منها.

دابا أنا الآن أشتغل على (un plan d'action) على الأقل على 5 سنوات لتنزيل هاذ الرؤية الإستراتيجية في المفاهيم ديالها العامة، وكل دخول مدرسي غتكون مستجدات باش توابك هاذ الإصلاح ديال المنظومة التعليمية.

بالنسبة للدخول المدرسي المقبل، كما سبق أن ذكرت، أعطينا الأولوية للمسألة ديال المعالجة ديال الاكتظاظ، المسألة ديال البيئة ديال التعليم يعني ديال المدارس، إلى آخره، وزدنا فيما يخص (la discipline) الانضباط داخل المدارس، ابحال دابا الدخول المدرسي المقبل إن شاء الله، راه خرجناها راه غادي يكون في 7 سبتمبر ماشي حتى 15 أو لا حتى 20، إذن احنا غادين فيها.

فيما يخص يعني (les programmes)، يعني البرامج ديال الدراسة، بالنسبة للسنة المقبلة إن شاء الله، الدخول المدرسي المقبل، لأول مرة

اضمنوا انخراط الجميع، السيد الوزير، في هذا الإصلاح، انخراط الجميع ما يمكن تضمنوا إلا بتجاوز واحد المعجم خشبي باهت تقليدي للتواصل حول موضوع الإصلاح.

التعليم أمانة ثقيلة وإصلاحها أمانة أثقل على الراغب في حملها، والمقبل عليها أن يقتنع وأن يعي بالحمل وبالوزر وبالتبعات، وإلا فعليه أن يعطي القوس باربها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

اللي ابغيت نأكد عليه هو أن لحد الآن كين تجاوب كبير جدا، لا داخل الوزارة وخارجها باش هاذ الإصلاح ديال المنظومة ديال التعليم باش يكون، وكل شي تيقول أن كل الظروف مواتية الآن باش نجحو في هاذ العملية، ابتداء من الدعم الخاص ديال جلالة الملك لهاذ الإصلاح.

ولما نقول الدعم، الدعم الخاص والقوي ديال جلالة الملك، وأنا هذا كافي باش إن شاء الله ضمانة باش نجحو في هاذ المهمة هاذي، بطبيعة الحال بتعاون مع الجميع.

ابغيت فقط نرجع لهاذيك القضية ديال التحويلات البنكية، الله يخليك إلى عندك شي حاجة سير للوكيل العام دجلالة الملك وحطها وتكون متابعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة في قضايا متعلقة بقطاع التربية والتعليم.
وننتقل.. نعم، نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

في بداية الجلسة أخبرتم مجلس المستشارين بواسطة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بأن السيد وزير الصحة عنده نشاط ملكي ولهذه العلة تغيب.

نحن سلمنا بهذا الأمر، ولكن، السيد الرئيس، اتما كرتاسة على الحكومة أن تحترم هاته المؤسسة الدستورية، على الحكومة أن تحترم هاذ الجلسة الدستورية، بلغنا على التو بأن السيد وزير الصحة لازال متواجدا بمقر مجلس النواب.

إذن، احنا ابغينا نعرفو هاذ التعامل مع مجلس المستشارين، هاذ الدونية، إلى كان وزير يتواجد بمقر مجلس النواب وأتم كتليو اليوم على

اللغة الأجنبية الأولى غادي نبدأو بها من السنة الأولى ابتدائي، يعني غادي تعاود ترجع للسنة الأولى ابتدائي، ربما كيف كانت منذ زمان، تطبيقا للرؤية الإستراتيجية، ومن بعد واحنا غادين بشوية، وغادي نعلن على هذا البرنامج ملي يكون موجود من هنا شهر أو لا شهر ونصف وبعد المصادقة عليه طبعا ومناقشته داخل الحكومة وموافقة الجميع.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد فؤاد قديري:

أولا، شكرا السيد الوزير على المعطيات التي وافيتنا بها. وأنا في الواقع أقاسمك في مسألة ضيق الوقت، وطبيعي بأن الخوض في أمر ضخيم حساس مصيري كأمر الإصلاح لا يمكن أن يستقيم، ويصعب تقليب الموضوع على كافة جوانبه فقط في ثلاث دقائق هي كل عمر سؤال شفهي، لأن الأمر ليس بالدقيق المنخول كما يقال، ولكن هذا ملف شائك عجزت حكومات وحكومات عن حله.

ولكن اليوم الدافع وراء بسطنا لهذا السؤال هو طمأنة الملايين من المغاربة، أمهات، آباء، تلاميذ، أولياء تلاميذ وكل المتابعين للشأن التربوي التعليمي في بلادي، واللي بصدق، السيد الوزير، يتسوا من الإصلاح كما يتس الكفار من أصحاب القبور.

اليوم، الإصلاح مسألة حتمية فورية لا تحتمل أي إبطاء، ولكن ما شي بأي شكل، ما شي بأي كلفة، ملايين الدراهم صرفت دون جدوى، واليوم نسمعو في إطار كابوس المخطط الإستعجالي أن هناك تحويلات لمجموعة من الحسابات البنكية، هذا أمر يجب التدقيق فيه.

السيد الوزير،

سمعنا عن تأهيل الفضاءات المدرسية وعن تجميل الحجرات، إلى آخره، عن طريق تغيير الكراسي الخشبية، عن طريق الطلاء والصبغة، خليني نقول لك، السيد الوزير، بأن الصبغة مهما بلغت جودتها ومهما بلغت صلابة تركيبها الكيميائية لا يمكن أن تصمد طويلا، غادي يجي واحد الوقت وتتقشر.

لذلك، ندعوكم إلى أن تستثمروا فيما يمكن أن تصمد قشرته وما يمكن أن يصمد جوهره ولبه إلى ما شاء الله، استثمروا في العقول، في البرامج كما قاتم، اجعلوها تخاطب الملكات، تفجر الطاقات، تستفز القدرات، تعري بالمتابعة والتحصي، استثمروا في الأسر التربوية، في تكوينها، في ظروف معيشتها، في ظروف اشتغالها، دشنوا إصلاحكم بمصاحبة حقيقية لهذه الأسرة مع الذات، معكم كوزارة وصية، مع المنظومة بشكل عام، حققوا مصالحة ديال الآباء وديال التلاميذ مع المنظومة ومع هذه الأسرة التربوية،

الأئلة، السيد وزير الصحة فاش وافق أن على أساس أنه مباشرة غادي يوقع تقديم ديال القانون والمرور ديال العملية ديال التصويت مع المداخلتين، المعارضة والأغلبية.

اللي وقع أن ندوة الرؤساء اليوم في الصباح مع 9 ونصف صباح اجتمعت، أشنو قالت؟ كل فريق عندو 10 دقائق وكل مجموعة نيابية عندها 5 دقائق، فهذا الوقت الوجز اللي كان وزير الصحة غادي به يتوقع المصادقة على القانون ومباشرة يمشي للنشاط، لأن احنا توصلنا بالرسالة ديالو وأحلناها على مجلس النواب، لقي راسو ملزم يبقى في مجلس النواب احتراماً للمؤسسة الدستورية حتى تكمل المناقشة ديال القانون...

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير، كانت كلمة للسادة المستشارين، السيد الوزير يقدم توضيح.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أشنو كيغني هذا؟ كيغني أنه فاش كانت الجلسة غادي تنتهي في وقت مبكر مع الواحدة، كانت العملية ديال تقديم القانون والتصويت عليه غادي تتم بسرعة، لأن اللي كان مطروح في البداية وهو غادي تكون مداخلة للأغلبية ومداخلة للمعارضة.

الذي تقرر هذا الصباح، هو أن كل الفرق النيابية غادي تولي عندها مداخلات و10 دقائق لكل فريق، النتيجة أشنو هي؟ هي ابداء مع الواحدة، ما سالاو حتى لاین، تقريبا هادي واحد الربع ساعة.

السيد وزير الصناعة كان عندو القانون الثاني، ابقى كينتظرو، أنا هنا جالس معكم وفي اتصال مع الأطر ديال الوزارة مباشرة دارو معه منهجية مختلفة، وهي أنه عرض القانون ومروا للتصويت، هذا هو اللي كان من المفروض يكون حتى مع القانون الأول، وأنداك السيد وزير الصحة كان غادي يمشي للنشاط ديالو، ولكن لقي راسو ملزم يبقى في المؤسسة.

هاذ الشي اللي وقع باش، ولكن أنا أقدر الغيرة ديالك، والأمر اللي طرحته غادي نبلغو، وهاذ الأمر احنا إن شاء الله على أساس أنه يكون الحوار، وفي نفس الوقت مادام حضر السيد وزير الصناعة والقانون انتهى.

السيد رئيس الجلسة:

طيب، إذا استمعنا للسادة المستشارين، ما ابغيناش يكون حوار ثنائي، من فضلكم، يعني في إطار نقطة نظام.

لا واش غادي تدير رد على السيد الوزير؟
نقطة نظام لا تتكرر، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

هاذي سابقة خطيرة قام بها السيد وزير الصحة، وتبلغوا بأن السيد

مجلس المستشارين والرأي العام بأن السيد عندو نشاط ملكي راه السيد في مقر مجلس النواب، إلى ما كان عندو رغبة في الجواب على الأسئلة ما تبرمجوهش.

أما باش ييجو المستشارين يضربوا الكيلومترات، وفي الآخر تجي رسالة وتقولوا بأن الوزير غائب لارتباطه بنشاط ملكي، والحال أنه متواجد.

احنا توصلنا، السيد الرئيس، إذن احنا ابغينا نثيرو الانتباه لأن احنا اليوم الفريق الاشتراكي حرم من ممارسة حقه الرقابي، لأن عندنا سؤال واحد في الحصة ديالنا، وبالتالي ابغينا نثيرو الانتباه ديال المجلس وديال الرئاسة وديال المكتب باش تتداولوا في هاذ الأمر هذا، عن طريق ندوة الرؤساء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونقطة نظام وصلت.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

إلى سمحت لي في هاذ الإطار اللي امشي فيه الفريق الاشتراكي.

احنا فعلا عندنا سؤال مع السيد وزير الصحة، وهاذي المرة الثانية والثالثة السيد وزير الصحة تيعتذر، مازال اليوم راه قال في نشاط ملكي، وبالتالي تبين بأنه السيد الوزير ماشي في نشاط ملكي، في مجلس النواب، وعيب وعار على وزير يكذب على ممثلي الأمة (تنسطر عليها وتنقولها).

إلى كان فعلا في مجلس النواب واستطع وسمحت لو نفسو في سيدنا رمضان يكذب على ممثلي الأمة ويقول لهم بأنه في نشاط ملكي، يعني هنا تيتبين بأنه يعني وزير ما يستحقش يكون وزير حكومة ديال صاحب الجلالة ويكذب على ممثلي الأمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أن هناك توضيح من طرف السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

أولا، أقدر الغيرة والإلحاح والدفاع على المؤسسة التشريعية وعلى مجلس المستشارين، ولكن عندي جوج ديال التوضيحات أساسية:

مجلس النواب يرمج جلسة تشريعية، يرمجها مباشرة من بعد جلسة

وزير الصحة عندو نشاط ملكي مع العلم أنه تبين...

السيد رئيس الجلسة:

هذه الرسالة وصلت.

السيد المستشار المحترم، هذا الكلام، السيد المستشار المحترم، السيد المستشار المحترم نفس الكلام تقال في نقط نظام الأولى، السيد الوزير إذا كان توضيح إضافي.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

النشاط الملكي أبلغنا ونحن في الجلسة في مجلس النواب بأنه تأجل، أبلغنا ونحن في الجلسة، راه ذاك الشيء اللي درنا، راه جيت لهننا، راه ذاك الشيء اللي درنا، أبلغنا، راه هذا هو التوضيح اللي درت، أبلغنا ونحن في الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير يتبين أن السيد الوزير اعتذر بسبب نشاط ملكي، النشاط الملكي تأجل وجد نفسه في وضعية مع السادة النواب، وأنا أقول بأنه استمعنا إلى احتجاج السادة المستشارين على الغياب ديال السادة الوزراء على مجلس المستشارين، استمعنا للتوضيح ديال السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وأقول بأن الحل اللي ممكن يحل لنا هذه الإشكالات اللي تتوقع بالخصوص في إطار العلاقة بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، هو أننا نفكر كمجلس تنسيق في أن نفرق بين الأيام، أن يكون يوم خاص بمجلس النواب، ويوم خاص بمجلس المستشارين وهذا نندارسه.

وتسمحون لي أن ننقل بعدما أخذنا الصورة كافية إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

الله يخليكم نقط نظام في التسيير، أعتقد إذا كانت نقطة نظام فيما تكلمنا فيه فقد أخذنا علماً بكل المتعضيات المطروحة.

ممكن، ولكن الآن استمعنا للسادة المستشارين بما فيهم أتم، السيد المستشار، استمعنا واستمعنا إلى جواب الحكومة، المفروض أننا نطلق في تمة أشغالنا وقد تم تسجيل ما تم تسجيله.

إذن نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق، ونرجع.. انتهى، خمس دقائق للاستشارة مع السادة رؤساء الفرق ونرجع.

إذن، رفعت الجلسة لمدة خمس دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نستأنف جلستنا.

وننقل إلى السؤال الموجه لقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وموضوعه تأطير المقاولين الشباب، والكلمة لأحد

السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

ما راج بداية الجلسة كانت عندنا واحد (la censure) ديال الإذاعة وقطعت البث التلفزيوني المباشر، وهذا تعدي على هاذ الجلسة وتعدي كذلك على حرمة هاذ المجلس، إلى كان هاذ الشيء صحيح عيطوا في التليفون وقال لك هاذ الهضرة كلها راه ما سمعناش فالتلفزيون.

إلى كان هاذ الشيء صحيح راه المسألة خطيرة جدا، يكون موظف داخل التلفزيون ويقطع على مجلس المستشارين اللي مفروض منو أنه كيتكلم باسم الشعب، هذا تعدي على حقوق هاذ المجلس، السيد الرئيس، وأتم رئيس...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ملاحظتكم وصلت السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات.

السيد الوزير، نسألكم عن تقييمكم للتجارب والمشاريع التي استهدفت تأطير ودعم المقاولين الشباب، وما هي أسباب إفلاس مجموعة من المقاولين الشباب، وكذا التدابير التي تعتمرون القيام بها لتصحيح هذه الأوضاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والاستثمار والتجارة

والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

إلى شفا الشباب كين 3 ديال الفئات، الفئة الأولى وهي غير مؤهلة، يعني ما عندهم تأهيل باش يمكن يكون عندهم الكفاءات.

الفئة الثانية هي المؤهلة.

والفئة الثالثة هي اللي عندها موهبة خاصة (talentueux).

فلكل فئة من هاذو عندنا أجوبة خاصة ديال آس يمكن لنا نديرو لهم، أشنو هما الوسائل اللي وجدنا لهم.

فيما يخص اللي ما عندهم كفاءات، فهاذ المشروع ديال تسريع

الدولة سادات البيان ديال الحكومة، السيد الوزير، ولذلك الحكومة تتحمل المسؤولية الكاملة، السيد الوزير، في تتبع ومواكبة ومسيرة هاذ الشباب هاذو.

اتما، السيد الوزير، كتحملوا المسؤولية الكاملة وابغيناكم تخرجوا لنا بحلول جديدة، السيد الوزير، وترفعوا الحصار على هاذ الشباب، لأن جل هاذ الشباب دابا مذكرة بحث عند الشرطة، ما قدروا يخرجوا، جالسين في الدار، جالسين ما عندهومش كيتحملوا الأسر والأخوات ديالهم المصاريف ديالهم.

لذلك، السيد الوزير، كطلبو منك أنك تدخل وتجيّب لنا حلول جديدة لمعالجة هاذ الملف المطلي، وكيف ما كتعرفوا أن الفئة الشابة في المغرب راه كتكون واحد الفئة كبيرة، وهادي هي (la relève) ديال المغرب و (la relève) ويشجعهم يديروا مقاولات.

ولكن، السيد الوزير، واكبوهم وأطرحهم ما نخيش أنا نعطي مقابلة لشاب وما اعرفش، ما اعرفش أشنو هو، لذلك المال ديالو هو السجن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معك أنه الشباب دالمغرب كيستحق أكثر وأكثر باش يمكننا نديرو لو، لكن كيقولوا "فوق طاقتك لا تلام" أو "فوق جهدك لا تلام" اللي خاص الحكومة دير واللي كتحاولو نديرو يوميا وهو إنشاء فرص شغل في جميع الميادين.

أنا كنعرف في ميدان الصناعة على سبيل المثال، هاذ المشروع اللي وضعنا في 2014-2020، هو إنشاء 500 ألف منصب شغل جديدة فهاذ القطاع، ونعرفو أنه في هاذ 10 سنين اللي فاتت يلاه أنشأنا 75 ألف منصب شغل، طبعا ملي وضعت هاذ المشروع البعض تبسم والبعض قال هاذ الشي مستحيل، وكذا.

الحمد لله، اليوم كايين يعني نتائج إيجابية، غادي ندخلو في التفاصيل في ما بعد إلى كنت عندكم الوقت لهاذا المسائل، يعني النتائج إيجابية.

لكن الشباب المغربي خاصوا أكثر من 500 ألف منصب شغل في هاذ السنوات المقبلة، في 10 سنوات المقبلة خاصنا مليون و300 ألف منصب شغل، الصناعة بوحدها كتحاول تنشأ 500 ألف منصب شغل، وإن شاء الله غادي نوصلوا لها.

إذن هاذو جينا بمنظومات الجديدة، حاولنا نبدلو تماما يعني المناخ ديال الميدان ديال الصناعة، جينا مع الفيدراليات اللي تابعين

الصناعة أعطى فرص شغل مهمة جدا، أيضا "المقاول الذاتي" وصلنا لحد الآن لـ 45000 اللي تقيدوا باش يكون عندهم هاذ المناصب، واللي عندهم المؤهلات فحتى هما عندهم هاذ التسريع الصناعي أعطاهم فرص باش ينشؤوا شركات ديالهم و (Maroc PME) ¹ (ANPME) واكبت منهم العديد، وصلوا الآن لـ 24000 منصب شغل اللي هي مبرمجة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

في الحقيقة، السيد الوزير، هاذ البرامج اللي دارتها الحكومة هي كانت برامج بداية، الحكومة ديالكم، السيد الوزير، بعدما سادات البيان على جميع الشباب وجميع الشباب حاملي الشهادات واللي تيتجاوز الأعمار ديالهم بين 20 سنة و30 سنة عوض يتوظفوا في الدولة ويتوظفوا رسميا ويتحسن المعيشة ديالهم، جات بهاذ البرامج البديلة كبرنامج "إدماج" وكذلك برنامج "تأهيل".

السيد الوزير، ناهيك عن برنامج "مقاولتي"، السيد الوزير، اللي كان نعمة على الشباب المغاربة، فرحوا الشباب أنهم غادي يخدموا وغادي يقادوا الأمور ديالهم ويعتمدوا على الوسائل الذاتية ديالهم، وإذا به، السيد الوزير، أصبح بقمة على الشباب، برنامج "مقاولتي"، السيد الوزير، كما تعرف بأنه دارتو الحكومة والناس الشباب لقاو راسهم كيواجهوا الأبنك بديون ثقيلة، وناس ما عندهومش موارد.

فإذا به فئة كبيرة من الشباب زجت بها في المساجين، فئة كبيرة، السيد الوزير، وكذلك فئة أخرى من الشباب بقت عالة على العائلات ديالهم حتى اللي كان اشوية ميسور، عندو خوتو ولا شي واحد خدام شي خدمة بسيطة عندو شوي، أن استطاعوا يجمعوا لو واحد الشوية ديال الفلوس باش ياديو هاذ الدين، باش الولد ديالهم ولا الشاب ديالهم ما يدخلش للسجن.

وكذلك، السيد الوزير، أنت كتعرف بأنه هاذ الاحتقان الاجتماعي اللي كاين كيجري في جل مناطق المغرب، اشكون اللي خارج للاحتجاجات، السيد الوزير؟ غير الشباب اللي كيتراوح الأعمار ديالهم ما بين 18 سنة و30 سنة، وهذا حق مشروع ديالهم في الاحتجاج، ناس ابغات تخدم، السيد الوزير، ناس قررات وتكلفت، بحافل ديال الشباب، قررات وخرجت من الجامعات وابغات تخدم، ما عندهاش سوق الشغل،

¹ Agence Nationale pour la Promotion des Petites et Moyennes Entreprises.

والبقعة الصناعية للصناعة فقط.

فاللي تدار هاذ السنوات الأخيرة، كيف شفتو القنيطرة كانت فيها 400 هكتار اللي كانت موجودة، لكن ما كانتش فيها الحركة، ما كانوا مستثمرين، الآن جات شركة "بوجو"، ودايرة بها منظومة يعني مهمة جدا، هاذ الإستراتيجية الجديدة دبال كنتجيب شركات كبرى تتوضعها في مناطق صناعية اللي هي تتجبد معها المنظومة كلها، هذه إستراتيجية جديدة.

فيما يخص المناطق الصناعية عاودنا الهيكله دبال بعض المناطق، باقي مناطق أخرى خصها تعاود الهيكله دياهم، لأن البعض منهم في المستوى اللي ماشي لاحق للمغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أمحمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

المخطط دبال الإقلاع الصناعي، السيد الوزير، بكل صراحة، تكلمت عن السنوات الماضية، ولكن احنا تذاكر دابا غير الإستراتيجية 2014-2020 اللي تقريبا حوالي دابا 4 سنوات اللي مرت عليها، ولكن لم تصل حتى النسبة المتوية ضعيفة، عندنا 350000 هكتار اللي تنجزت، ولكن تنجزت في بعض المدن اللي غادي نقول لك، وحتى النسبة دبال 2% ما كاملاش من العدد الإجمالي اللي عندكم من المخطط 2014-2020.

عندكم (Media Park) في الدار البيضاء، عندكم (Technopolis) في سلا، عندكم (Agropolis) مكناس وبركان، عندكم (Haliopolis) أكادير، هاذ المناطق الصناعية ما اعطاش النتيجة دياها، السيد الوزير، خاصنا نكون واقعيين.

واحد الحاجة إلى ابغينا نعملو التشخيص الحكومة بأن خاصها تعمل واحد الإستراتيجية في هاذ الشي دبال التصنيع، لأن تنشوف بأن بزاف، السيد الوزير، تتكلموا راه حتى في قانون المالية كتتو تتكلموا غير على "الرونو"، مع العلم بأن هاذ الصناعة هاذي مزيان إلى غادي تكون بلادنا ماشي احنا ضدها، ولكن يجب التشغيل دبال الطبقة والشباب دابا اللي هاذ الحراك اللي عندنا، هاذ الحراك اللي واقع في هاذ المدن الصغرى خصوصا.

السيد الوزير،

للأسف الشديد ما كلفتموش حتى العنان أنت والسيد وزير التشغيل معنا حتى في اللجنة الوزارية اللي كانت في الحسبية، ما كلفتمو راسكم باش تحضروا تما، وهاذ المدن وباقي سوف ترون المشاكل في المدن الأخرى الصغرى اللي تبيخص بالجانب دياها خاص تكون مناطق صناعية.

²(la CGEM) وغيرها، اشتغلنا باش نلقوا أشنو هها هاذ المنظومات اللي غادي يمكن يعطوننا واحد القفزة نوعية جديدة، ويمكن لنا نشوؤ مناصب الشغل.

والحمد لله كاين نتائج، واش هاذ الشي كافي؟ أبدا، ما عمرو يكون كاف، لأن بلادنا تستحق أكثر.

في ما يخص مقاولاتي، هذا مشكل مهم، لأن إلى وضعت واحد المشروع هاذ الناس يتحملوا مسؤوليتهم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير انتهى الوقت، ممكن يكون التمتة دبال سؤال آخر. السؤال الثاني، موضوعه إستراتيجية إعادة تأهيل المناطق الصناعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد أمحمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الإستراتيجية دبال الصناعة الجديدة، أو الإستراتيجية دبال 2014-2020، تهدف أساسا، السيد الوزير، إلى تأهيل وزيادة الوتيرة دبال المناطق الصناعية على الصعيد الوطني، ثم الهيكله دبال المناطق الصناعية الموجودة، إلى جانب ذلك تمكين الجهات فيما يخص قانون الجهة الجديد الجهوية الموسعة، فيما يخص التصنيع الجهوي.

ولهذا نسائلكم، السيد الوزير، أين وصلت هذه الإستراتيجية فيما يخص إحداث مناطق صناعية جديدة؟ ثم الهيكله دياها؟

ابغينا واحد التوضيح وتحقيق فيما يخص.. لأن هناك بعض المنشآت التي تستهدف لأغراض أخرى وليس للصناعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

طبعا هاذ يعني المخطط الجديد اللي وضعنا 2014-2020 أخذ بعين الاعتبار هذه المشكلة هاذي، هذه المشكلة كانت مدة عشرات السنوات تنديرو واحد المنطقة صناعية، تيجيو لها مستثمرين، يعني اللي تبيعوا فيها ويشريو، هاذ الشي دابا ممنوع ومستحيل، لأن تتعطى المنطقة الصناعية

² Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

العرائش 27 هكتار، سلا 23.5 هكتار، الرباط 12 هكتار، زناتة 600، الداخلة 27، طنجة 129، وفاس 154، عاود ثاني واش هاذ الشئ كافي؟ لا، ولكن كايين مشاكل، كلقاوا مشاكل في تطبيق هاذ إعادة هيكلة هذه المناطق الصناعية مع الناس اللي مكلفين بالجهة، الناس اللي مكلفين بالجماعات المحلية، الناس اللي مكلفين بالاقتصاد، إذن تشوفو في هذه الأسابيع المقبلة إن شاء الله غادي يكون واحد المشروع مهم في جهة معينة، الناس ديال الحواص دخلوا نشؤو واحد الصندوق باش يواكبوا هاذ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل مباشرة إلى السؤال الثالث، وموضوعه مآل التزامات الحكومة في مجال عصنة تجارة القرب، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارين،

سؤالنا حول مآل التزامات الحكومة في مجال عصنة تجارة القرب، وكذلك عن البدائل التي يمكن أن تقدمها الحكومة لإنعاش هاذ القطاع؟ شكرا السيد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا قطاع حيوي مهم جدا كيشغل أكثر من مليون و500 ألف يعني شخص في المغرب، فيه 65% ديال المصروف ديال العائلات تمشي في هذا القطاع خاصة، 73.7 مليار ديال القيمة المضافة جاية من هاذ القطاع، إذن قطاع حيوي مهم جدا، و290 مليار ديال الدرهم رقم المعاملات سنويا، هذا القطاع قطاع مهم جدا.

عندو مشاكل كيف جميع البلدان، كتجيه ذاك الشركات الكبرى ديال (la grande distribution) من الفوق والباعة المتجولين من التحت، يعني هذا مشكل مهم، احنا درسناه، عندنا بعض الحلول، كوناكو البعض منهم بصفة باينة في "رواج"، ونعطيك الأرقام إذا ابغيتو، الوزارة واكبت هاذ القطاع، هذا قطاع مهم جدا وضعنا إستراتيجية جديدة غادي تخرج للوجود في الشهور المقبلة إن شاء الله.

وحدث كذلك بأن المناطق الصناعية القديمة، السيد الوزير، في وضعية كارثية، ها عين السبع، زيد الصخيرات، تمارة، زيد مكناس، زيد بوسكورة، وغير ذلك من المناطق الصناعية، كايين بعض المناطق الصناعية حتى الصرف الصحي ما كايينش، ما يشكل بأن الخطورة على العمال اللي يتعاملوا في هاذ المناطق الصناعية.

الوضع كارثي، فعلا بأن احنا ما.. السيد الوزير، راه هاذ الباعة المتجولين، لأن خاص الإستراتيجية ديال الحكومة خاصها تكون متكاملة، هاذ الباعة المتجولين اللي تيزيدوا تيتكاثروا لأنه واحد الحاجة احنا عندنا، الحمد لله، الشباب عندهم غيرة، كنجبر بأن حاملي الشهادات وتيعملوا الكروسة في هاذ الشهر المبارك أو لا حتى في الأيام الأخرى، هاذ الشئ باش تيتكاثروا، لأن المغاربة بنفسو، تيخصو يدخل واحد المدخول باش ما اعطى الله، عندو شهادة وتيجر الكروسة باش ما كايين.

مع العلم بأن الحكومة تيخصها تعمل واحد الإستراتيجية للحد من هاذ الظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

إلى اسمحت، هاذ الإستراتيجية أعطت نتائج إيجابية حقيقية، يمكن لنا نهضرو، ما شي ما يتصنت لشئ راه يعني ممكن.

إلى جينا نشوفو قطاع السيارات، قطاع السيارات الآن تيصدر، هاذ السنة الفارطة، 60 مليار ديال الدرهم، هذا الحساب ديال (l'office de change) ما شي الحساب ديالي أنا، هاذي السنة الثالثة اللي أكثر من ³(L'OCP)، من الفوسفاط، واش كان كيتخايل المغربي أنه شي حاجة غادي تصدر أكثر من الفوسفاط؟

في أفق 2020 غادي نوصلو لـ 100 مليار ديال الدرهم ديال التصدير، ولكن ما ابقيناش في 2020، رجعنا في 2019، لأن وقعنا مع..

ما يمكنش نقولو أنه بعض المرات كنديرو المواطنين أو المقاولين الكبار ضد الصغار، الاقتصاد المغربي فيه المقاول الكبيرة والصغرى والجد صغرى، هاذو كلهم خاصهم يعيشوا، إذا ما جاش هاذ "بوجو" وهاد "رونو" واش غادي يمكن لنا نصدرو 100 مليار ديال الدرهم مستحيل، امين غادي نجيبو هاذ الفلوس باش نشريو البترول، باش نديرو هاذ المسائل كلها؟

يعني أنا أظن أنه هذه المشاريع أعطوا نتائج إيجابية، إذا جينا نشوفو المناطق الصناعية القديمة تعاودت الهيكلة ديالها، آيت ملول 640 هكتار،

³ Office Chérifien des Phosphates.

المجتمع، والاكثي غادي يسد الحوانت ديالو وغادي يمشي وبالتالي غادي نعروض المئات والآلاف ديال العائلات للتشرد وللأزمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

أنا متفق مع هاذ النقط اللي تقالوا، اللي نعرفوا هو "رواج" يعني استفدت منو 25780 نقطة بيع، أعطى نتائج إيجابية، لأن كل نقطة بيع زاد لها 4000 درهم ديال رقم المعاملات شهريا، إذن هذا مشروع كيف فلتو مهم أعطى نتائج، لكن يمكن يمشي بعيد أكثر من هذا.

كان تكوين 18000 شخص اللي تكون فهاذ القطاع، ما كافيش ولكن 18000 دازوا من (L'office de la formation professionnelle) يمكن نديرو أكثر من هاذ الشي اللي وقع اللي تدار لحد الآن.

فاللي تعطات هي التغطية الصحية، احنا خدامين في مشروع اللي اعرفتو راه داز في البرلمان، هاذ التغطية الصحية مهمة جدا لهاد القطاع، لأن ما كانش عندو، الهيكله اللي خاصها تعاود ككل راه درنا واحد التخطيط غادي يخلصنا ناقشوه والي كان عندكم بعض الأفكار أو الاقتراحات احنا مستعدين أننا ندرسهم وندمجهم لهاد الدراسة لهاد القطاع، لأن قطاع حيوي مهم جدا ما يمكنش ما تتكفوش به أكثر ما تكلفنا بالصناعة لحد الآن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع في نفس القطاع، موضوعه مواكبة الحكومة للشركات العاملة في قطاع صنع الأكياس البلاستيكية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي العرائشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد الوزير المحترم، مر حوالي سنة على تطبيق قانون 77.15 القاضي بمنع صنع وتسويق الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل أو غير قابلة للتحلل بيولوجيا، والذي اعترى في البداية حفيظة كل المهنيين والمنتجين للأكياس البلاستيكية، بسبب ما كان غادي يترتب عليه، عن التطبيق ديالو، من آثار سلبية وإكراهات كبيرة عن الأنشطة نتاع الناس اللي تيعملوا في هاذ القطاع، حيث أن مئات من الوحدات الصناعية كانت

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، كما كتعرفو أن العنوان العريض اللي ما قديناش نجابو عليه كمؤسسات هو البطالة وأزمة الشغل.

فكما كتشوف أنا، السيد الوزير، هاذ القطاع ديال التجار اللي هما الحوانت اللي كيغايو بكل صراحة من اللي جا على لسانكم المركبات التجارية الكبرى ومن الباعة المتجولين من ناحية ثانية، فالتراجع ديال الحكومة من المواكبة ديال هاذ القطاع كما جاء على لسانكم، أنه قطاع مهم وكيشغل واحد الفئة عريضة من المجتمع، إلا وغادي نزيدو نأزمو الوضع، لأن خاصو واحد الإستراتيجية جديدة، السيد الوزير.

برنامج "رواج" وهذا هو الخطأ اللي تقوم به الحكومة، كين برامج ما كتشرحهاش للمواطنين.

ولكن كين هناك تخوف أنه جل الساكنة، جل المواطنين يعرفوا المعلومة على أي برنامج من البرامج الوطنية.

برنامج "رواج" خاصو يتوضح لكل المغاربة باش كل تاجر وكل مواطن يعرف أشنو خاصو يدير، وأشمن ملف خاصو يدار، إذن كين هناك واحد الاحتكار، كين واحد التوقيع ديال هذه البرامج في أقاليم معينة.

وهذا سبب، السيد الوزير، اللي اعلاش تنلقاو بعض الأقاليم احتقانات ومشاكل اجتماعية لأن كين بطالة، كين أزمة الشغل، فالتعريف بهاذ المشاريع ربما يخفف، السيد الوزير، على الوضعية وتحل المشاكل.

ضروري من إعادة إستراتيجية وتنظيم هاذ القطاع، الباعة المتجولين كذلك، السيد الوزير، تقدر، خليتو الجماعات والمجالس الإقليمية أو التدخل ديال وكالة الشمال ووكالة الجنوب في تنظيم هاذ القطاع، خاص تدخل الوزارة بقوة باش تعاون هاذ الناس الباعة المتجولين على الأقل يحفظوا الكرامة ديالهم، نوفرو لهم مركبات تجارية ويوليو حتى هما كيأديو الضرائب وما عايشين تحت الضغط ديال القمع وديال الضرب وديال الصيف في حرارة الشمس والمطر والبرودة.

إذن هنا خاص الباعة حتى هما ينتظموا في مركبات تجارية، أنا غير تجربة على مستوى الإقليم ديال تازة ما كايش الوزارة، غائبة في المركبات التجارية اللي مستقبلا ابغات تديرها لا الجماعة على المستوى ديال أكنول، ولا المجلس الإقليمي على المستوى ديال إقليم تازة.

إذن، هناك واحد التراجع ديال الحكومة في هاذ القطاع، خاص ضروري، السيد الوزير، ما غادي تنوضو بهاذ القطاع بكل ما أتيتم من تجربة وكل ما أتيتم من قدرات مالية من أجل إنقاذ هاذ الفئة العريضة من

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا ملف مهم جدا، ملف ديال الأكياس البلاستيكية لأن تقال فيه العديد، منها 50000 منصب شغل، ها الناس تشرودوا، وها المشاكل، خاصنا نعرفو ما هما هاذ المشاكل ديال هاذ الأكياس البلاستيكية، خلقوا مشاكل أكثر من 30 عام في المغرب، احنا أكبر مستهلك في العالم ديال هاذ الأكياس البلاستيكية.

اللي امشينا لو وهو الأكياس البلاستيكية المضرة. هاذوك (les sacs de caisse) بوحدهم اعلاش تنضرو، لأن الأكياس البلاستيكية الأخرى ما تقاسوش، ملي شغنا كين 2 ديال المنظمات، كين 2 ديال الفيدراليات، كين واحد الفيدرالية تابعة لكم هي من القطاع المنظم، وكين واحد الفيدرالية من القطاع غير المنظم، يعني استقبلتهم حتى هما في الوزارة، القطاع غير المنظم باش يمكن لنا نشوفو آشنا هما الوسائل اللي يمكن لنا نعطيو لكل واحد فيهم، وضعنا ميزانية ديال 200 مليون ديال الدرهم، 20 مليار ديال السنتم اللي ابدات تتعطي وغادي تعطي لهاذ القطاع.

لحد الآن، القطاع المنظم ما عندكم ولا مشكل، لأن أكبر منتج عندو أقل من 30% من رقم المعاملات ديالو في هاذ القطاع، احنا معهم باتصال يعني كل أسبوع، مع السي لحو، مع الطاقم ديالو، تذاكرو فهاذ الملف، تذاكرنا فيه قبل ما تخرج هاذ...

حاولنا أننا ما نمعوهش ما كاينش شي حل آخر، كان هذاك (biodegradable) ابقاو المنتجين تينقصوا من ذيك المادة حتى رجعوا ما ابقاوش (biodegradable)، قلنا لهم غادي نديرو واحد يكون فيه واحد (épaisseur) هاذيك (épaisseur) حتى واحد ما تيحترما، الحل الوحيد وهو نمعهم ونواكبهم، لحد الآن كين 16 اللي امشاو ل (Maroc PME)، ويمكن لهم يوصلوا حتى 14 المليون ديال الدرهم ديال التعويضات لكل واحد فيهم، لحد الآن القطاع المنظم ما عندنا فيه ولا مشكلة واحدة اللي وصلت لعندي، وعندنا، قلت لك، معهم اتصال أسبوعي.

القطاع غير المنظم فيه واحد اللي عندو مشكل، هذا اللي اهضرت عليه، أشنو هو المشكل ديالو؟ ما شي هو القطاع اللي تبذل، امشى من الأكياس البلاستيكية لمسائل أخرى، الناس اللي خدامين عندو دخلوا وهرسوا المواكن ديالو وجلسوا لو في المعمل ديالو، هذا هو المشكل، استقبلتو هاذ الأسبوع اللي داز واحنا تعاوانوه آشنا هو الحلول اللي عندو، لأن الأبنك تيطلبوا لو الفلوس ديال ذيك المواكن اللي ما ابقاش تخلصهم، العمال عندو في المعامل، هاذو خاصنا نلقاو لهم حل.

ولكن لحد الآن مشكل واحد اللي كين في المغرب، في المملكة، يعني خاصنا نعرفو أشنو هما المشاكل اللي عندنا، المشاكل ديال الأكياس واش

تشتغل في هاذ الإنتاج، إنتاج المواد البلاستيكية، الأكياس البلاستيكية. واعتبرنا خلال ذاك الوقت خلال المناقشة نتاع مشروع القانون، هاذي أكثر من سنة ونصف مناقشة القانون رقم 77.15، أن المقاولات العاملة في هذا القطاع غادي تحتاج إلى مواكبة كبيرة لتحويل النشاط ديالها إما كليا أو جزئيا حفاظا على الاستمرارية ديالها والنشاط ديالها الصناعي، وحفاظا كذلك على مناصب الشغل اللي تتفوق 20000 منصب شغل في هذا القطاع هذا.

وسجلنا ذاك الوقت بارتياح التزام على مستوى لجنة الفلاحة في القطاعات الإنتاجية، التزام الحكومة بمواكبة هذه المقاولات وتخصيص ميزانية من أجل استمرار هاته المقاولات وحفظ المصالح نتاع المستثمرين في هذا القطاع.

وبالفعل، وبفضل الإجراءات المواكبة التي تبنتها الحكومة والتي نتمنى، وبهاذ المناسبة نشكركم، السيد الوزير، فقد تمكنت أغلبية المقاولات من تحويل الأنشطة ديالها بفضل الأنشطة البلاستيكية، بفضل قيامها باستثمارات هامة في هذا القطاع، وبالتالي الحفاظ على النشاط الصناعي وعلى مناصب الشغل التي تعد بالآلاف والتي قامت باستثمارات كبيرة، وتتعرف أنا منها عدد كبير اللي قاموا باستثمارات تعد، تتعرف، وحدة قامت بـ 40 مليون ديال الدرهم وواحدة بـ 20 مليون ديال الدرهم.

السيد الوزير،

اللي تبهده حاليا حالة استمرار هاذ المقاولات في هاذ النشاط ديالهم، هو بروز جديد بعد توقف لأربعة أشهر انشطار القطاع غير المهيكل اللي فيه تسويق الأكياس البلاستيكية بكميات وافرة، والتي تم جلبها خارج القانون عن طرق مثلا طريق التهريب من دول جوار والتي كيدد بنسف كل الجهود اللي تبذلها الحكومة.

لذا، السيد الوزير، تتطلبو من الحكومة الموقرة تشديد المراقبة على كل القنوات اللي تتدخل منها هاذ الأكياس البلاستيكية وتفعيل القانون، القانون 77.15 من خلال التنسيق بين مختلف أجهزة المراقبة، سواء على الحدود أو على الطرق أو على مستوى نقط البيع والتخزين، بدل التركيز على القطاع المهيكل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بالمناسبة نتطلبو من السيد الوزير تنظيم يوم دراسي مشترك بين الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، باش نحاولو نقومو بتقييم هاذ الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

صغرى، لأن هو النسيج الحقيقي ديال الاقتصاد المغربي، احنا ما عندناش مشاريع كبرى اللي كنعطي على المشاريع الصغرى، النسيج ديانا الاقتصادي مركز على هاذ المقاولات الصغرى والجد الصغرى.

اللي كان وهو جميع الوكالات اللي كانوا عندنا تابعين للوزارة، كان كل واحد فيهم عندو إستراتيجية خاصة ديال الوكالة، هاذ الشي وقفناه، يعني درنا إستراتيجية ديال المغرب، وهاذ الوكالات خاصهم يواكبوا هاذ الإستراتيجية، إلى اخدينا (Maroc PME) اللي هو مكلف بهاذ المقاولات الصغرى، بدل يعني خريطة الطريقة ديالو وتبع هاذ المخطط التسريعي ديال الصناعة 2014-2020، الدعم اللي وجد لحد الآن 700 مليون درهم، 70 مليار، 700 مليون درهم، هذا دعم اللي تعطي لحد الآن.

كاين ثلاثة ديال المنظومات اللي وضعنا لحد الآن، وهي المنظومة ديال الصناعة، ديال المقاولات أو المقاولاتية (entreprenariat) والرقمية (digital)، هاذو ثلاثة ديال المقاولات يعني نوع المقاولات اللي كيمن لنا نواكبهم.

كيف اعرفتو كاين جوج ديال البرامج ديال المقاولات الصغرى والجد الصغرى، الاستثمار والتحفيز، وجوج ديال البرامج ديال المقاولات الصغرى "امتياز" والدعم التقني (l'assistance technique) اللي كندعمهم، يعني هاذ المشاريع كلها الآن موجودة، خدمة، (Maroc PME) غيرت يعني خريطة الطريقة ديالها، وأعطت نتائج مهمة جدا، يعني ما ابقيناش كل واحد كيمشي يقبل فاين خاصنا استراتيجيات اللي الدولة وضعتها، هاذ الوكالات خاصها تواكبها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الوزير،

اسمح لي مع التمتين ديال الجهود اللي كنفقوهمو به في الوزارة وكنكلموا بزاف، وكننظر ما تجاوبنيش تقول لي الصناعة في الجواب ديالكم، ولكن عاطيين واحد الأهمية كبيرة للصناعة، قطاع حيوي، مهم وكيغير المنظومة الاقتصادية في بلادنا، ولكن ما كايناش غير الصناعة في المغرب، كاين أشياء أخرى خاصها تاخذ حتى هي الاهتمام ديالو.

كان الموضوع ديال السؤال بالضبط في هاذ (Maroc PME)، تدخل ل (Maroc PME) ل (le site) ديالها وتتعطيك فكرة على التواصل وعلى العمل اللي تنقوم به هاذ (PME).

اسمح لي أنا ما متفكش معك على النتائج ولا التعامل مع الشركات، شركات بعينها في مجال معين بمشاريع معينة، العدد ديال الشركات اللي

عقلتو على المغرب كيفاش كان؟ واش عقلي على الطرق ديال المغرب؟ على البيئة ديال المغرب؟ الحمد لله هاذ الشي تجاوزناه، كاين بعض المناطق كتكون (contrebande) احنا تابعينهم، ها انما كنعشوفوا أننا كل أسبوع، وزارة الداخلية كتدخل في هاذ الميدان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس، وموضوعه وضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرين،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، كان لافت للنظر في القراءة ديال البرنامج الحكومي أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة ما اخذاتش واحد الحيز زمني مهم، واحد السطرين ولا ثلاث أسطر في البرنامج الحكومي حول المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما أنه كاين إجماع على أن هاذ المقاولات تساهم بشكل كبير في التشغيل، إلى ما كانتش هي المشغل الأول، هي المساهم الأول في مناصب الشغل الجديدة، تساهم عاد ذكرنو، السيد الوزير، عدد من القطاعات في الناتج الداخلي الخام.

من ناحية أخرى أيضا كاينة أرقام وتقارير كنعخرج بشكل تقريبا يومي كتكلم على الصعوبة ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإن كان حتى التعريف ديال هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة ما واضحاش، من مليون درهم حتى 150 مليون ديال الدرهم.

إذن، فبالتالي التساؤل ديالنا اليوم: واش كاينة شي إستراتيجية جديدة للتعامل مع هاذ الموضوع ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة؟ وإلى كانت أشنو هي الخطوط العريضة ديالها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

طبعاً كاين مشاريع مهمة فهاذ القطاع ديال المقاولات الصغرى والجد

وننتقل إلى السؤال السادس ونرجع فيه مرة أخرى إلى الصناعة البلاستيكية، وموضوع السؤال حول البدائل المقترحة والإجراءات الموائمة للمقاولات المختصة في صناعة البلاستيك بعد دخول القانون حيز التنفيذ، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان الوزيرتان،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات،

السيد الرئيس، السيد الوزير، سؤالي يتعلق بالأمر البلاستيكية. لقد صادق البرلمان على القانون القاضي بمنع إنتاج الأكياس البلاستيكية، وذلك لما لهذه المادة من مخاطرها وأضرارها وخيبتها البيئية على الصحة الإنسانية وعلى الماشية كذلك.

كما أن الحكومة التزمت عن تقديم مشروع هذا القانون أمام أعضاء المجلس لإغناء المناقشة، نطلبكم، السيد الوزير، على تأهيل هذا التحول ونطلبكم ما هي الإجراءات الموائمة والبدائل المقترحة التي أعدتها الحكومة لتأهيل هذه المقاولات الهامة في هذا المجال وحماية الشركات من الإفلاس وحفاظا على فرص الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

إلى اسمحتو هذا السؤال يعني متقارب من السؤال ديال (La CGEM) في ميدان الأكياس البلاستيكية، يمكن نمشيو أبعد والي حاولنا وهو أولا نلقاو الحل لبيئة المغرب وصحة المواطنين.

هاذيك الأكياس البلاستيكية كنا كنعلاوها في الثلاجة، كنديرو فيها مسائل كياكلوها الناس والدراري وكذا والي شاط لهم كيديروه في الثلاجة فهاذ الأكياس البلاستيكية، خاصنا نعرفو أنه جل هاذ الأكياس البلاستيكية كنعصوب من أكياس بلاستيكية اللي كنعجمو فالزبل كتردوها للمعامل وعاود كنعصوبها هاذ الأكياس وكنلقاهم في الثلاجة.

إذن هاذ الشي خاصنا نوقفوه، الاستعمال ديال الأكياس البلاستيكية ديال الثلاجة معروفين باينين لأن ما مستعملينش وكذا.

حاولنا ندخلو لهاذ الملف بالمعقول باش نفهمو أشنو هما المشاكل اللي كيعانيو المغاربة، أشنو هما المشاكل اللي كيعانيو المقاولات، لكن ما يمكنش المقاولات تقيس بالصحة ديال المغاربة واحنا نقولو ما كين مشكل، اللي حاولنا

كنستافد حتى هي معروفة، وإن كانت كبيرة لأن العدد ديال الشركات في المغرب المتوسطية أو الصغرى راه كبير جدا أيضا، باش نسمعو رقم ديال 8000 شركة اللي وقع لها إفلاس لأن عندها مشاكل، هذا يعني أنه يمكن هذالك الجهود اللي تقوموا به دابا أو المشاريع مزبانية، ولكن المشاكل ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة عاود أكبر من هاذ الشي، كايته مشاكل يومية تعيشها المقاولات اليوم في التمويل ديالها، فاش نشوفو هذالك (Doing Business) احنا أحسن من الولايات المتحدة في خلق المقاولات بسرعة، ولكن الميركان مكلاسين هما الثابنين في التمويل لأن بسرعة تيمكن للشركات تاخذ تمويل، الشركات الصغرى عندها اليوم صعوبة في التمويل، وحتى إلى دخلت للتمويل بنسب فائدة كبيرة جدا، وتطلبوا منها بعض الضمانات ما تيمكنش تكون عندها.

هاذيك الفكرة ديال 20% ديال الولوج ديال هاذ المقاولات للصفقات العمومية، السيد الوزير، خاصها تقييم، ما تنطبقش، ما كايناش، كاين بزاف ديال المشاكل اللي مطروحة اليوم مع المقاولات الصغرى والمتوسطة خاص هاذ (Maroc PME) إلى كانت هي اللي مكلفة بالتنفيذ ديال هاذ السياسة في هذا المجال خاصها تشتغل أكثر من هاذ الشي اللي تتدير دابا، لأن الجهود مازال ما كافييش. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

متفق معك أنه هاذ الشي اللي تدار واش كافي؟ طبعا ما كافييش، ولكن (Maroc PME) أعطت نتائج إيجابية، لأن اهضرنا على الصناعة، وجدنا الصناعة هي الأولى اللي أعطتنا نتائج، عاودنا المناخ ديالها كلو أعطت نتائج، ملي (Maroc PME) تكلفوا بها هاذوك المقاولات الصغرى في قطاع الصناعة اعطوا نتائج، احنا اللي نتمناو وهو هاذ الشي غادي نوسعوه في جميع القطاعات.

فيما يخص التمويل، وقعنا مع الأبنك، ومتفق معك أنا خاصنا نمشيو أكثر من ذاك الشي اللي درنا، وقعنا مع الأبنك مع (Maroc PME) باش يمكن لهم يواكبوا الشركات، البنك تتقول لك احنا إلى لقيت شي شركة يعني مريحة يعني راه غادي نتبعها، وإلى كان المشروع مزبان راه غادي نتبعو، لكن خاصنا نمشيو أكثر من هاذ الشي، مشاو الأبنك بعض المرات بعض القطاعات لازم يشوفوا القطاعات كلها ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آش يعدلوا بالأيكاس البلاستيكية؟ الجمارك يحسبوا عليهم الديوانة خاصهم يخلصوها، ما خدموها، ما صدروها.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إلى كان تعقيب عند السيد الوزير في حدود ثواني معدودة.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا.

هاذ الناس اللي عندهم هاذ المادة (la matière première) عندهم، أعطيناهم رخص خاصة، أنا اعطيتهم رخص خاصة، أنا وقعت على رخص خاصة، ما تبقاش تقول لي ما كاينش، أنا اللي وقعت عليهم، إلى عندهم شي وحدين عندهم هاذ المشكل جيبهم لي.
لكن باش نتفاهمو من دابا ماشي غنطو باب دياب (trafique)، غادي يكون هاذ الشي مقن ومعرف، اللي عندو شي حاجة معروفة نعطيه الرخص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الأخير في قطاعكم، وموضوعه إستراتيجية الحكومة لتشجيع الاستثمار بالمناطق النائية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لا يختلف اثنان في أنه كاين مجهود كبير اللي تدار من جهمتم، واحنا كنهناؤم في التدبير دياب الملف دياب الاستثمار، وكذلك دياب الصناعات الكبيرة في المغرب وعلى الخصوص في بعض المناطق.

السيد الوزير،

حول كون الاستثمار العمومي والخاص متركز في مثلث جهوي محظوظ، بينما تبقى بعض الجهات والمناطق النائية بالتحديد خارج خريطة السياسة الحكومية المعتمدة في مجال دعم وجذب الاستثمار، على هذا الأساس نسألكم، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

وهو نوقفو هاذ المشاكل، لا للبيئة ولا للإنسان ولا للحيوان ونواكب هاذ الشركات باش نلقاو لهم حلول، كيف قلت درنا صندوق فيه 200 مليون دياب الدرهم وكونوا جهم واحد بواحد.

فالوزارة استقبلنا القطاع غير المنظم وشفنا معه أشنو هي المشاكل دياهم، البعض منهم لقاو حلول وامشاو للأيكاس اللي كنسميوهم (le non-tissé) الغير منسوج، هاذك اللي تيسعملوه الآن، ولكن راه خاص الواحد يعيش مع الوزارة ويشوف كيفاش كيتطور هاذ الشي، هاذ الناس اللي شفنا معهم ولقينا معهم حلول بدلوا ولقاو امنين يدوزوا هاذوك الأيكاس اللي دابا ما منيعنهموش، رجعوا كيديروهم خفاف، رجعنا لئناك الأيكاس كيطيرو وعاود ثاني يلوثوا البيئة.

لازم عاود ثاني باش نديرو (un décret) باش عاود نوقفو من هاذك الأيكاس البلاستيكية اللي خفيفة بزاف باش عاود يغلطوها، راه عايشين معهم ليل نهار فهاذ المشاكل، المشاكل دياب المقاولات مشاكل ديانا، ولكن مشاكل المواطنين المشاكل ديانا أكثر من المقاولات سمحوا لي، باش نتفاهمو نسبقو المواطنين ومن بعد المقاولات، هاذ الشي اللي كنديرو يوميا.

وكيف قلت لكم ما تيبش لنا لحد الآن أنه كاين شي مشكل عويص فهاذ القطاع، الحمد لله الاقتصاد المغربي فيه قطاعات متعددة، اللي ابغا يمشي لشئ قطاع يمشي له ولكن ماشي أنا تقرر نمشي لواحد القطاع اللي مضر للمغاربة والحكومة تخليه والبرلمان يجليه، مستحيل.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، أنت وزير فعلا ومن رجال الأعمال المعروفين على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، لا يخفى عليك بالنسبة للأيكاس البلاستيكية هي فعلا من الأمور اللي كتنضر المنطقة وكنضر بصفة عامة.

اللي كطلب منك، السيد الوزير، هو بعض المشاكل اللي كيروم بعض الوحدات اللي متعلقة بهاذ الشي دياب البلاستيك، ومنها، السيد الوزير، المشكل دياب الوكالة المغربية للمقاولات بما يسمى بـ (Maroc PME)، السيد الوزير، راه بعض الوحدات حتى التليفون ما يقبضوها، التليفون ما يقبضها هاذ المقاولات ما يسمى بـ... ولو بعض الوحدات.

ثانيا، السيد الوزير، كاين بعض الوحدات اللي هي، السيد الوزير، عندها المادة الخام إلى حد الساعة مازالت واحلة فيها، التصدير ما تصدر، ما تصنع باش يصدرها برا ما سمح لهم باش يصدرها، أين المفر السيد الوزير؟

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

يعني المخطط ديالنا على المغرب كولو، إلى شفتنا ورزازات هاذ المشاريع ديال نور ما كاينيش في شي بلاصة أخرى في المغرب إلا في ورزازات. ولكن مشاريع أخرى كاينة في بلدان أخرى، اللي خاصنا نعرفو ما يمكنش نفيقو الصباح نقولو بأن المغرب غادي يرجع فيه شركات كتصنع كلها، هاذ السنوات اللي دازت، هاذ عشرين سنة اللي دازت، درنا الطرقات ودرنا الموانئ، ودرنا المطارات وهاذ الشيء كولو، كنا ما كنهفوش بالضبط أشنو هو هاذ (l'épine dorsale) هاذ السنسول اللي كيتبني في المغرب، هاذ السنسول مهم جدا، كيجبو يركبو فيه هاذ الشركات الكبرى.

لكن ما كاينيش شي منطقة في المغرب اللي ما كنهفوش يوميا مع المستثمرين أنا نجلبوهم، "بوجو" ما كانش خاصها تكون في القنيطرة، كان خاصها تكون في طنجة، لأن الميناء ديال طنجة يمكن لو ياخذ جوج أو ثلاثة ديال الشركات اجمال هاذو، حاولنا نخرجوهم من طنجة وكان هاذ الشيء صعب.

الشركات الأخرى، إذا شفتنا الحسمة هاذي بعض الأسابيع قبل ما يوقع هاذ الشيء كنت في طنجة وأعلنت أنه أربعة ديال الشركات في ميدان السيارات قرروا أنه يميشو، يعني خدمنا معهم باش تقنعوهم أنهم يميشو للحسمة، لازالت هاذ الفترة هاذي ما يمكنش لهم يميشو طبعا، لكن إن شاء الله في المستقبل القريب هاذ الشيء غيكن لو يكون.

أنا متفق معك خاص المغرب كولو يكون فيه مشاريع، ولكن ماشي مشاريع كلها بجال بجال، ما غاديش نديرو هاذ المصانع كلها بجال بجال في المغرب مجموع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

لا، إلى اسمحت لي السيد الوزير، أنا متفق معك، ولكن من اللي كهضرو على العدالة المجالية، السيد الوزير، لابد أنه التفكير في خلق الثروة، ماشي بالسهل بأننا جميع المناطق يكونوا في نفس الحجم ديال المناطق الأخرى.

ولكن عاود ثاني ما يمكنش لينا عاود ثاني نجمعو كل شي فواحد البلاصة بوحدها على اعتبار أنه كاينين تجهيزات، الطرق، كاين (Les ports)، كاين كل شي متوفر في هاذ المناطق، وبالتالي حتى المستثمرين غادي يميشو لهاذ المناطق اللي هي مجهزة، باعتبار أن الدولة كانت عندها هاذ المناطق من الأولويات ديالها، في خلاف أن المناطق الأخرى ما محظوظشاي بجال هاذ المناطق اللي اهضرت عليها ديال ورزازات وديال

الراشيدية وكذلك أسفي واليوسفية، إلى غير ذلك.

وبالتالي، السيد الوزير، ملي كهضرو على هاذ الشيء، كان خاصكم كذلك تتفقوا بهاذ المسائل، لأن احنا كنا أنا نعطي مثال بالمنطقة اللي كنعرفها أكثر هي ورزازات، أننا كنا احنا في (La zone 4)، ولكن في 1998 بقدرة قادر خرجنا، كانوا تحفيزات ضريبية للإخوان ديال المستثمرين وهذا كيخلق واحد الفرص ديال الشغل، المنطقة كيتمكن كانت الطريق مسدودة ديال تيشكا، حاليا كاين فيها واحد العمل خاصها تسرع، كاين إشكالية ديال (tunnel) اللي ما دارشاي.

وبالتالي أنا متفق معك، إلى كان كهضرو على واحد العدالة مجالية راه خاصنا نوفر في جميع المناطق نفس اللي كنفرو في المناطق ديالكم مع الأخذ بعين الاعتبار هاذ المسائل الضرورية للمستثمرين، لأنه ما يمكنش اليوم كهضر على هاذ المنطقة ديالنا، كقول لك بأنه الطريق ما كاينشاي، الطيار كاين فيهم إشكاليات، البطالة بواحد الشكل كبير جدا، واحنا وليداتنا دائما غادي يبقاو دائما هازين الشاكوش ديالهم، يميشو فوق ما إلى ابغاو يقرأو، يميشو يقرأو، ابغينا عاود ثاني يخدموا خاص عاود ثاني يمزوا الشاكوش ديالهم وعاود يميشو يقبلوا على الخدمة في هاذ المناطق، وبالتالي كتحكموا علينا أننا دائما غادي نبقاو في الهجرة الداخلية.

وهاذ الشيء، السيد الوزير، أنا كنعرف المصادقية ديالك، السيد الوزير، وكنوجه لك هاذ الهضرة بغيره، وكنتمنى منك أنك تأخذ بهاذ المناطق فالإستراتيجية ديالك بواحد الشكل اللي هو يمكن يخرج هاذ المناطق من هاذ الإشكاليات اللي كتعيش وتدبر لنا، راه احنا في مناطق حدودية خاصكم تاخذوها بعين الاعتبار، وبالتالي خاص الحكومة كلها، ماشي بوحكم، الحكومة كلها بوزارة المالية فيما يخص التدبير ديال الضرائب، كل المسائل خاصكم تحاولوا، لأن عندنا مشكل ديال السينما، عندنا مشكل ديال السياحة، الأوطيلات اللي مسدودين وبالتالي لابد ما تتعاونوا معنا، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم انتهى الوقت، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق أنه كان خص هاذ المشاريع توصل لواحد المستوى باش يمكن لها تفرق على المغرب، الآن وصلنا لمستوى أنه هاذيك السنسول اللي كاين في المغرب، ما يمكنش نقررو أنه هاذ البلاد يكون فيها ميناء وهي ما عندهاش البحر، كل منطقة عندها المسائل ديالها، خصوصيات.

اللي وصلنا لو الآن من بعد ما دخلنا الأجانب يستثمروا في المغرب وعاونوا المغاربة يستثمروا في المغرب وذاك الشيء، وصلنا أنه نجيبو الأجانب

استقبل، وامشيت أنا شخصيا عند المركزيات النقابية وأكدنا على أننا سنفتح حوار اجتماعيا ومفاوضة جماعية مأسسة، السيد رئيس الحكومة اليوم العاشر من رمضان وجه واحد المنشور للقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التابعة لها وطلب فتح حوارات قطاعية تمهد للحوار الوطني.

بطبيعة الحال، إذن نحن نشتغل كذلك على الاستفادة من التجربة السابقة التي كانت فالحوار الاجتماعي باش هاذ المرة إن شاء الله ابغينا الحوار الاجتماعي يكون مأسس، ابغينا يكون منتج، ابغينا يكون موضوعي، ابغينا يفضي لنتائج.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة من بعد ما غتدوز هاذ الدورة الأولى ديال الحوارات القطاعية غادي يستدعي المركزيات النقابية وتتفاهو على المنهجية وتتوكلو على الله باش إن شاء الله نكونو في مستوى الانتظارات ديال المواطنين، ونكونو بطبيعة الحال في المستوى ديال الاستجابة لتطلعات ولكل حراك ممكن في المجال الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حسان:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات وعلى الأجوبة التي أعطيتونا. احنا ملي طرحنا السؤال ديال الحوار الاجتماعي، احنا طرحنا لكي يفتح الحوار الاجتماعي، لأنه الحوار الاجتماعي اتما قتلوها استقبل السيد رئيس الحكومة النقابات ولكن توقف هناك.

كنتم زرتم المركزيات النقابية، ولكن ماذا بعد؟ إلى حدود اليوم الحوار مازال ما كاينش، ونخشى أن يكون منشور السيد رئيس الحكومة تنصلا من الحوار المركزي الثلاثي الأطراف أو محاولة تفرغ الحوار الاجتماعي من مضمونه.

تتمنى أن يكون الحوار القطاعي مفضيا إلى الحوار المركزي الثلاثي الأطراف، لأنه اليوم الحكومة السابقة كانت قد وأدت الحوار الاجتماعي، ما كان حوار اجتماعي في عهد الحكومة السابقة، وغياب الحوار الاجتماعي والحوار الوطني هو اللي وصل المغرب للوضعية التي هو فيها اليوم، ولو كان الحوار مع الشباب ديال الحسيمة كون ما وصلناش للنتائج الحالية.

الحوار الذي تجيده الحكومة هو حوار الزرواطة والتدخلات بالتمتع على الاحتجاجات السلمية والتضامن اللي وقع مع الناس ديال الحسيمة، هذا هو الحوار الذي تتقنه الحكومة، لحد الساعة لازنا نعاني تبعات سياسات متبعة من طرف الحكومة السابقة، وأتم تقولون بأنكم استمرار للحكومة السابقة، والتصريح الحكومي قتلو بأننا غادي نمشيو للحوار، ولكن فين هو هاذ الحوار؟ اللي يكون كاين الحوار ما غنوصلش للوضع المتأزم، سواء مع

وندخلو معهم المغاربة، كاين مشاريع مهمة، والمرحلة اللي غادي تجي دابا وهي الجهوية.

المشروع ديال ميثاق الاستثمار (la charte d'investissement) اللي اقترحنها فيه وهي تكون هاذ الجهوية مهمة، لأن كل جهة ما عندهاش هاذ التنافسية اللي يمكن تكون مع جهة الدار البيضاء، مع الجهة ديالكم مستحيل.

إذن خاص الضرائب يكونوا منخفضين، هاذ الشيء اقترح درناه، هذا اقترح، ومازال غادي يدوز مع وزارة المالية واحنا في مذاكرة مع (la CGEM) ومع جميع الفاعلين وغادي يوصل لعندكم للبرلمان، غادي يرجع إن شاء الله، دابا هذا مشروع ديال (la charte d'investissement) عاد وجد، دابا احنا فالنقاش ملي غادي يكون واجد غادي تقدموه لكم.

كنتمناو أنه يوصل ويعطينا نتائج، كاين الصناعة ومن غير الصناعة، إلى ما كانتش تنافسية، غير باش تتفاهو، واحد المقاول ما يمكنش لك تلزم عليه أنه يمشي لواحد المنطقة، خاصو يلقي هو مسائل اللي كترضيه باش يمشي للمنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الوقت انتهى. ونشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه انطلاق الحوار الاجتماعي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إزاء الوضع الاجتماعي المتردي الذي تعرفه بلادنا وما نتج عنه من احتقان وتعالى المطالب الاجتماعية المشروعة، ألا ترون، السيد الوزير، أنه أصبح مستعجلا فتح حوار حقيقي وجاد لتفادي هذه المشاكل والأسوأ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارة.

نحن نرى ضرورة فتح حوار اجتماعي في هذا الوضع وقبله، لأن الحوار الاجتماعي بالنسبة لنا هو مسألة أساسية وضرورية، ولهذا التصريح الحكومي واضح في هذا المجال كأكد على أهمية المؤسسة ديال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، السيد رئيس الحكومة، كما تعلمون،

وغنبقاو دائما في نفس...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونواصل مع السؤال الموجه لقطاع التجارة الخارجية، وموضوعه التوزيع الجهوي والقطاعي للصادرات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان، السيدان الوزيران.

السيدات والسادة المستشارون،

نسألك، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التفاوت الملحوظ فيما بين الجهات بخصوص توفير الظروف الملائمة لاستقبال البنايات التي من شأنها إنعاش الصادرات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة ارقية درهم، كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

غير بخصوص هذا السؤال، هذا سؤال تطرح في 2015 يعني عندو شقين من الإجابة، الشق الأول اللي كيعتمد على أنه تدارت هناك بعض الإجراءات في الحكومة السابقة، والآن هناك إجراءات في هذه الحكومة. إذن بالنسبة لهذا السؤال أشير إلى أن هناك فعلا تحديات العملة وقوة المنافسة الأجنبية، فإرساء تنافسية حقيقة لمختلف جهات المملكة تنصب اهتمامات هذه الوزارة أو كتابة الدولة على الرفع من هذه التحديات، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال تنظيم هاذ الوزارة للملتقيات في السنوات الأخيرة اللي كانت كهم كل جهات المملكة بشراكة مع جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب، الجمعية المغربية للمصدرين والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الطيف أعمو:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال ديانا في باب التجارة وتشجيع الصادرات، يريد أن يبينه إلى أن

النقابات أو مع المجتمع ككل.

اليوم نهار الأحد كانت مسيرة، كان من المفروض أن الحكومة ما عرفناش واش غادي تستوعب الدروس ولا لا، في نفس اليوم مسيرة مسموح بها وما كنتعمش، في نفس اليوم مسيرة في كلميم كيتخلى دار باباهم، وفي الحسيمة العديد من التدخلات المهجبة اللي كتوضح القمة ديال الحوار الذي تجيده هذه الحكومة.

الآن الحسيمة معتقة وكيفما ما قال الفنان "بزيز" احنا كنبالو بإطلاق سراح الحسيمة، وماشي غير الشباب المعتقل، عيينا ناديو أودي فتحوا الحوار، تحاوروا عوض الاعتقالات، لأن ولى اللي كيطلب مستشفى أو بجامعة كيمشي يتزج به في السجن، واللي كيهب المال وكيسرق وكينذر المال العام يتم مجازاته وترقيته. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا، أنت تصادر على نية الحكومة، احنا كنعقول لك بأن السيد رئيس الحكومة صيفظ منشور للقطاعات الحكومية باش يفتحوا الحوارات القطاعية، على أساس أنه يكون الحوار الوطني، فإذن إلى كان غير نعاود نرجعوا لذلك المسلسل ديال التشكيك في النوايا راه ما غادي نديرو حتى شي حاجة، لأن إلى كنا الحوار الاجتماعي محتاج إلى إرادتين ماشي غير إرادة واحدة، هذه هي القضية الأولى.

إذن فبالنالي لابد أن تعبر كل الأطراف، تتحمل كل الأطراف مسؤوليتها وتتجاوزو ذاك اللغة ديال التشكيك، لأنه إلى لمسنا التشكيك ما كين حوار، هذه هي المسألة الأولى.

المسألة الثانية، الحوار الاجتماعي قائم أيضا في إطار المؤسسات ثلاثية التركيب، ما ننساوش هاذ القضية هاذي، هذه المؤسسات والمجالس ثلاثية التركيب ثلاثة منها انعقدوا وغادي يستمر الانعقاد ديالها.

المسألة الثالثة، غنأكد لك أنه الحكومة عازمة أن تتجاوز بطبيعة الحال غادي نخرصو على المؤسسة ديال الحوار الاجتماعي باتفاق معكم كمركرزيات نقابية، غنتفقو على المنهجية، غنتفقو على الدورية، غنتفقو على الآليات مجموعين، ولكن أهم من هذا نحن عازمون على أن ننقل من الحوار إلى التشاور الاجتماعي اللي هو أكبر من الحوار الاجتماعي، والحوار الاجتماعي كينضمون.

القضية الرابعة والأخيرة، نحن نسعى كما ورد في البرنامج الحكومي إلى بلورة ميثاق اجتماعي، وهاذ العمل هذا كاحتاج إرادة مشتركة إذا أردنا أن نصل، أما إلى ابقينا في اللغة ديال التشكيك راه ما غنديرو حتى شي حاجة

أنا أشاطركم بأن هاذ الناس اللي عندهم هذه الإمكانيات، إما زيوت أركان أو آملو أو غيرها من المنتوجات المغربية الفلاحية أو الصناعية كذلك، خاصها أننا نواكبوها أيضا في الخارج في إطار معارض، وهذا هو الهدف منها وهذا هو البرنامج اللي عندنا ديال مواكبة أو مصاحبة المقاولات في هذا الإطار، مقاولات للتصدير.

هناك أيضا كما تعلمون دعم كبير لهذه المقاولات ديال التصدير، كما قلت لكم الآن احنا راه الآن هاذ البرنامج راه خرج، الاختيار ديال المقاولات ها هو الآن من هنا بضعة أسابيع غادي يكون إن شاء الله في حيز الوجود.

بالنسبة أيضا للمبتدئين أو برنامج مبتدئين اللي هو جديد بالنسبة لكتابة الدولة، هذا أيضا نصاحب فيه المقاولات الصغرى اللي ما عندهاش إمكانية أنها تمشي للخارج، فاحنا كنصاحبها وكنواكبوها ليس فقط غير بالدعم المالي ولكن أيضا مواكبة بعرض هذه المنتوجات في معارض دولية، من أجل إبراز المنتج المغربي ومن أجل الرفع من الصادرات.

وأنا أشاطركم بأن هذا الدعم خاصو يكون عندو هدف أساسي هو أنه يرفع أو يحسن من ظروف عيش بعض الناس اللي في المناطق والجهات النائية بالخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الأخير المبرمج عندنا في جلسة اليوم، والموجه لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه الوضع البيئي المتدهور بإقليم تنغير، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

كنت باغي نقول وختامه مسك، مادام البيئية وختامه تير.

السيد الرئيس،

السيدتان والسيدان الوزراء،

يعيش إقليم تنغير وضعا بيئيا متدهورا يتطلب منكم ومن خلالكم الحكومة ككل تدخلا عاجلا، حيث تتفاقم الأمراض كاللشانيا وهو الأمر الذي أصبح مثار اشمزاز كبير للسكان.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، متى ستدخلون للحفاظ على البيئية في هذا الإقليم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

المغرب إذا كان خطأ خطوة كبيرة في مجال تصدير السيارات أو إنتاج المهن الجديدة فهذا شيء إيجابي يجب علينا أن نطلب بالمزيد.

ولكن هناك المغرب قبل استيطان "رونو" فهاذ البلاد، فيها تجار، فيها مقاولات، فيها إبداعات، فيها ابتكارات، نطرح السؤال معكم: هل السوق المحلية الداخلية قادرة على استيعاب كل ما ينتجه هذا البلد؟ هناك عدد من التجارب في تشجيع المقاولات وتشجيع الشباب في خلق المقاولات الذاتية، ولكن السبب الأساسي في فشل كل هذه المبادرات لا يمكن فقط في إشكالية التمويل وإن كانت موجودة بالفعل، ولكنها كذلك هاذ الإشكالية ترجع إلى محدودية السوق.

الآن نعطي فقط مثال في إنتاج المواد التقليدية، مثلا العيالات اللي تيشغلوا وتنتجوا مواد زيوت، وواحد العدد آملو في الجنوب، إلى أخرى، واحد العدد ديال الأشياء زعفران إلى أخرى، في مجال تسميوه الاقتصاد الاجتماعي، اسمح لي نقول لكم بأنه لا هاذ الوضع رغم الجهود الجبار اللي تيشغلوا هاذ النساء وهاذ الشباب ليل نهار، لن يستطيعوا التحكم أو التغلب أو الشعور بأن وضعيتهم تحسنت، اعلاش؟ لأنه محاطون بسايرة، محاطون بآليات اللي كتمتص دماءهم، يا ليث كنتحقق شي منفعة للبلاد من خلال التصديرات.

لذلك، وصل الوقت نقولو لكم الدولة أو الحكومة لها واجب تأهيل المجالات لتشجيع هذه الابتكارات الجديدة لتصل وتوزع عبر العالم، لأن فيها مضامين، الصناعة التقليدية مثلا شيء رائع جدا، ولكن ننظر أن تنظم أسواق أو صالونات في محلات ضيقة ومحدودة حتى يمكن، حتى هذا في حد ذاته ليست له مردودية حقيقية اللي يمكن أنه تجعل الإنسان يشغل أكثر ويبعد أكثر، وما بالك أن يحقق من ثمرات عمله استقلالاً ذاتياً أو اندماجا مجتمعياً يمكنه من تحسين معرفته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على الرد.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد

الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

إذن غير تفاعلا مع الجواب ديالكم، فأنا أشاطركم الأمر أنه هذه الجهود اللي دارت، دارت ولكن خاصها مجهودات أكبر من أجل إنعاش الصادرات، هناك كما تعلمون برامج للدعم المالي للتصدير، هناك برامج الآن كنتشغل عليها كتابة الدولة اللي كنهم عقود التصدير أو (les contrats de croissance à l'export).

هناك أيضا برنامج للمبتدئين المصدرين، كيم أيضا المبتدئين اللي ما عمرهم مارسوا هاذ المجال ديال التصدير أو عندهم تصدير لفترات متقطعة،

معاونة الساكنة من الروائح الكريهة.

تتغير ما يمكنش دابا دوز في الزناقي ديالها، وخاصة الصيف والجالية جات كنعرفوا أن الجالية بالإقليم هي أكبر جالية، ما عرفناش دابا كيفاش غادي تتعاملو مع هاذ الناس اللي جاين من أوروبا، السيدة كاتبة الدولة. وقد نظمت الساكنة مظاهرات احتجاجية عارمة ضد هذا الوضع المزري بداور تحيت.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

الوضع مقلق يتطلب منكم تدخلا عاجلا بإخراج محطة معالجة المياه العادمة إلى حيز الوجود، مع مد قنوات الصرف الصحي في أسرع وقت ممكن على اعتبار أن الساكنة بالإقليم تفتقر إلى هذه القنوات وإلى مثل هذه المحطات، علما أن الأمور تسير بوتيرة بطيئة جدا.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

أؤكد أن جل وإن لم أقل جميع جماعات جهة درعة تافيلالت وبدون استثناء تفتقر إلى الصرف الصحي، وبالتالي نجد أن كل دار يتواجد بها بر لمعالجة نفاياته الخاصة مما يؤثر سلبا على الفرشة المائية التي تشرب منها الساكنة، مما يكون له تداعيات وخيمة على صحة المواطنين التي تعاني من كثرة الأمراض والأوبئة، حيث تصنف جهة درعة تافيلالت ضمن الجهات الأكثر هشاشة في بلدنا.

إقليم تنغير يفتقر بدوره إلى مطرح نموذجي للنفايات، حيث نجد أن الميكا، يعني أكياس بلاستيكية، يعني المدخل ديال تنغير الشرقي راه يعني مزركش بالبلاستيك، أنا ساكن تما وتندوز تما يوميا، راه عيب وعار يعني نقاو نشوفو ذيك المحطة ما تصاوباش ذاك مطرح ديال تنغير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

أولا احنا ماشي ما تدخلناش، هذا المشكل كي عمر أكثر من 10 سنين، واحنا تدخلنا وقلت لك في تم هاذ السنة غادي يكون الحل اللي مرتبط بواحد الإشكال اللي احنا دخلناه في المنظومة ديال التقييم ديال المشاريع ديالنا اللي هو تصفية الوعاء العقاري.

عندنا إشكال حقيقي في جميع البرامج، كمشيو نعطيو الفلوس وما كنعرفوش بعدا واش العقار مصفي ولا لا، بالتالي احنا اليوم اشترطنا على الجماعات المحلية، احنا كتدخلين كاملين اشترطنا على الجماعات المحلية تصفية العقار قبل ما يكون الدعم، وهذا إجراء جديد في كتابة الدولة، المستوى الأول.

المستوى الثاني، هو أن كاتبة يقظة مباشرة مع السيد العامل اللي

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحك هذا السؤال.

أولا يجب أن نقول الحقيقة كاملة، نصف الحقيقة، الكأس المملآن من الحقيقة هو أننا إقليم تنغير استفاد من عدة برامج، والمشكل كين في تدفق وتسرب مياه الصرف الصحي اللي تتوصل للبادية وخاصة لبادية تودغا اللي فيها إشكال حقيقي واللي تسببت في الاحتجاج ديال "تحيت"، هذا هو الإشكال الحقيقي.

بالتالي إقليم تنغير استفاد من إعادة تأهيل شبكة تطهير السائل وإنجاز محطات معالجة المياه العادمة بالمدينة، كاتبة ونشتغل، استفاد كذلك من توسيع هذه المحطة وإعادة كذلك هيكلية شبكة تطهير السائل في هذه المدينة، اللي وقع هو هذا التدفق اللي عندو سنوات.

احنا اليوم عندنا 3 المستويات ديال الحل، المستوى الأول المحلي، هو أن اليوم كاتبة لجنة وكين اتفاق بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب اللي هو المدير الأساسي في هذه العملية مع العالمة ومع الجماعة باش يكون حل في تم هذه السنة.

ثم احنا في الوزارة بالنسبة لجميع هذه المخططات لا فيما يتعلق بمخطط تطهير السائل، لا فيما يتعلق بالبرامج الأخرى ديال النفايات كنخوضو واحد العملية ديال التقييم البيئي باش نخصو باش تكون عندنا واحد الحكامة ونديرو واحد الآلية للتنبع، لأن ليس من المعقول باش تكون عندنا اعتمادات كبيرة في برامج مهمة للتأهيل البيئي للمغرب في جميع المدن وجميع الأقاليم خاصة تريايا، ونجيو وما يكونش عندنا آليات، اليوم الكتابة منكبة على أن تكون عندنا واحد آلية تتبع غادي نقاسمها مع جميع الفرقاء والمتدخلين، مع وزارة الداخلية ومع كذلك اللي غادي يكون عندهم السابق، لأن عندنا مديريات جهوية في كل إقليم، وكنعود عندهم يقظة محليا وتريايا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن ادعي:

أشكرك السيدة الكاتبة، لكن المشكل هاذ العلاج راه كيمشى للساحفة، بطيء، لأن 10 سنوات راه ما يمكنش.

أسباب نزول هذا السؤال مرده الوضع البيئي المزري بتنغير، حيث المياه العادمة تغرق اليوم الحقول والأرقة، فضلات الإنسان، مياه الصرف الصحي بشكل عام تتدفق يوميا نحو هذه الحقول والأرقة، مما يجعل الساكنة تعاني من عدة أوبئة ناجمة أساسا من كثرة الحشرات المضرّة والمسمومة، والتي تؤدي بدورها إلى انتشار عدة أوبئة، منها داء الليشمانوز، كذلك

السيد رئيس الجلسة:

شكرا انتهى الوقت السيدة كاتبة الدولة، انتهى الوقت، السيدة الوزيرة
انتهى الوقت، وبالتالي نشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. كما
أشكر السيدات والسادة المستشارين والسادة الوزراء الذين رابطوا معنا
إلى نهاية هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

راه عقد اللجنة وسنعهدها، ثم وقعنا البارح، أرسلنا مراسلة خاصة باش
تكون المديرية الجهوية أنها تتابع الأمر وغادي نخلو هاذ الإشكال، لأنه
غير باش دائما ابغينا نطمأنو ساكنة إقليم تنغير، الأمر ما كيتعلقش بإقليم
تنغير، كيتعلق بالمنطقة الحدودية بين المدينة والبادية اللي كاين فيها
إشكال، احنا في المغرب مازال ما عندناش مخطط وطني لتطهير السائل
في العالم القروي، اليوم كتابة الدولة تشتغل على أساس أن بعدا يكون
عندنا (le concept) كيفاش غندخلو في العالم القروي...